الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد ٢٠٠٣

د. خضير عباس احمد النداوي
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية - قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

الخلاصة
تميز العراق بكونه يمتلك إمكانيات كبيرة من الموارد الطبيعية الغير متجددة ، وبخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي . ومنذ اكتشاف النفط الخام في بداية القرن العشرين في العراق . ورغم اختلاق أنواع الاستثمار ، ساهم القطاع النفطي في توفير موارد مالية مستمرة لخزينة الدولة العراقية ومنذ ذلك التاريخ وحتى الوقت الحاضر .
تم تقسيم البحث الموسوم ((الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد ٢٠٠٣)) إلى ثلاثة أقسام . القسم الأول ، وتضمن نبذة تاريخية عن تطور الإمكانيات النفطية في العراق من حيث الاحتياطي النفطي ، والحقول النفطية وكميات الإنتاج والتصدير . القسم الثاني استعرض السياسات الاستثمارية في القطاع النفطي بعد ٢٠٠٣ ، وتم تناول الأسس التشريعية والتطبيقات العملية وأعمها توقيع عقود استثمار بعد جولات التراخيص الأربع . وركز القسم الثالث على تحديات الاستثمار في القطاع النفطي في العراق ومنها التحدي الفكري ، والمشاكل الاقتصادية ، والمعوقات القانونية ، والمعوقات الأمنية والخلافات السياسية . وانتهى البحث في الخاتمة والاستنتاجات .

The Foreign Investment in Oil Sector in Iraq after 2003

Dr. Khudhair Abbas Ahmad Al-Nadawi
University of Al-Nahrain – Collage of Political Science - International Economic Relations Dept.

Abstract
Iraq has the distinction of being a great potential of non-renewable natural resources, especially crude oil and natural gas. Since the discovery of crude oil at the beginning of the twentieth century in Iraq. Although the different of investment types, it contributed to the oil sector in the provision of financial resources to the state treasury , since that date until the present time.
Search has been marked by division ((The foreign investment in the oil sector in Iraq after 2003)) into three sections. The first section included a brief history of the development of Iraq's oil potential in terms of oil reserves, and oil fields, and the quantities of production and export. The second section reviewed the investment policies in the oil sector after 2003, the foundations have been dealt with legislative and practical applications and signing investment contracts after four licensing rounds. The third section, focused on the challenges of investing in the oil sector in Iraq, such as strictly intellectual challenge, economic problems, legal obstacles, security constraints and political differences . The search is over and ended by conclusions.

المقدمـــــــــة:
يتميز العراق بكونه يمتلك إمكانيات هائلة جداً من الموارد الطبيعية الغير مُتجددة (Non Renewable Natural Resources)، وبخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي، ومنذُ اكتشاف النفط في بداية القرن العشرين ساهم القطاع النفطي في توفير موارد مالية مُستمرة لخزينة الدولة العراقية. وقد افرد الاستثمار في القطاع النفطي في العراق، بكونه بدأ ومنذ البداية استثماراً أجنبياً (Foreign Investment)، سواءً أكان ذلك في مضامينه التشريعية أم في سياساته الاستثمارية الاقتصادية وفي مختلف تطبيقاته الميدانية وانعكس ذلك على النتائج العملية في هذا القطاع ولسنوات طويلة خلت .
تعود أهمية الاستثمار الأجنبي في مساهمته في تطوير قطاع النفط في العراق كونه شكل ومنذُ بداية إكتشاف النفط الخام (Crude Oil) في العراق عام ١٩٢٧ ، العنصر الحاسم لتطوير واستمرارية تدفق النفط الخام العراقي للأسواق المحلية ولتصديره للأسواق الدولية ، وبخاصة إنّ العراق يمتلك احتياطيات كبيرة جداً من النفط الخام في مقابل افتقاره إلى الخبرات العلمية والفنية القادرة على التعامل مع خطوات استغلال هذه الإمكانية. ومما زاد من أهمية الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق، إنّ النفط العراقي تعرض ومنذُ اكتشافه إلى تنافس دولي حاد بين الدول الغربية الصناعية المتقدمة والمستهلكة للنفط ، ولاسيما بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية وتجلى ذلك في هيمنة الشركات النفطية

العالمية متعددة الجنسيات (Multinational companies) وحصولها على امتيازات استثمار النفط العراقي طيلة سنوات الحكم الملكي ، ولسنوات لاحقة خلال العهد الجمهوري وحتى سبعينيات القرن الماضي حيث تم تأميم عمل الشركات النفطية الأجنبية في العراق.

وقد شهدت سنوات عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تراجع أنماط الاستثمار في القطاع النفطي جراء الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠ ــ ١٩٨٨) والتي أطلق عليها تسمية حرب الخليج الأولى ، وكذلك تداعيات التدخل العسكري العراقي في الكويت وقيام الولايات المتحدة الأميركية بقيادة قوات لتحالف عسكري دولي لإخراج القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١، والتي سُميت بحرب الخليج الثانية، ومن ثم قيامها باحتلال العراق عام ٢٠٠٣ والتي أطلق عليها بحرب الخليج الثالثة ، فضلا عن الانعكاسات السلبية للحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق خلال السنوات (١٩٩٠ ــ٢٠٠٣) .

ومع اختلاف أنماط الاستثمار النفطي، استخدمت الدولة العراقية الموارد المالية المتأتية من النفط والتي تساهم أكثر من(٩٠%) من العوائد النقدية الجانبية، فقد تم توظيفها لتسيير الحياة الاقتصادية في البلاد كموارد أساسية لتمويل الموازنات الحكومية ، طبقاً للسياسات المتبعة من النظم السياسية التي حكمت البلاد سواءً أكان ذلك خلال العهد الملكي أوفي العهد الجمهوري ، وحتى الوقت الحاضر .

أولاً: إشكالية البحث:

تتركز إشكالية البحث في إتباع الأنظمة السياسية المتعاقبة في العراق لاستراتيجيات إستثمارية تنفيذية مُتباينة في القطاع النفطي ، وقد اختلفت هذه الاستراتيجيات في مضامينها ودلالاتها عن بعضها البعض طبقاً للرؤية السياسية التي تعتمدها وعلى سبيل المثال ،فقد اختلفت مجالات التطبيق خلال مدة الحكم الملكي عما طُبق خلال العهد الجمهوري وحتى عام ٢٠٠٣، رغم إنها من حيث المضمون ، إستهدفت تطوير أنماط الإنتاج النفطي وزيادة كميات تصدير النفط الخام للأسواق الدولية لتحقيق إرتفاع ملموس بالعائدات المالية المتأتية عن بيع النفط الخام وبما يخدم الاقتصاد العراقي .

وقد انعكس هذا التباين سلباً على تنفيذ هذه الاستراتيجيات ، والتي تأثرت هي الأخرى بالبيئة السياسية التي ارتبطت بها مما أدى إلى إيقاف كميات التصدير حيناً أو تراجعها في الحين الآخر أو استقرارها عند مستوى متدن ولسنوات طويلة ، وبما لا يتناسب مع الحجم الهائل للإمكانيات النفطية التي يمتلكها العراق وحاجة الاقتصاد العراقي الملحة للموارد المالية المتأتية من بيع النفط الخام لتطوير قطاعاته المختلفة . وفي ضوء هذه الإشكالية ، تظهر أمام المتتبع العديد من الأسئلة ، وفي مقدمتها الآتي :

١. كيف بدأ تاريخ النفط في العراق ؟
٢. ما هي إمكانيات العراق النفطية ؟
٣. كيف تطورت التطبيقات العملية للاستثمار في القطاع النفطي في العراق؟
٤. ما هي المعوقات التي تواجه الاستثمار النفطي في العراق ؟
٥. كيف يتم مواجهة التحديات التي تواجه الاستثمار النفطي في العراق ؟

ثانياً: فرضية البحث:

ينطلقُ البحث من فرضية مفادها: "وجود علاقة سببية موجبة بين حجم الاستثمار في القطاع النفطي في العراق ، ولاسيما الأجنبي منه ، وبين كميات إنتاج النفط الخام في البلاد ، إذ تتزايد أهمية ودور الاستثمار الأجنبي مع زيادة كميات الإنتاج وتتراجع مع تراجعها . وهو ما يُكرس ريعية الاقتصاد العراقي لاعتماده على الواردات المالية المتأتية من بيع النفط الخام لتسيير قطاعاته المختلفة " .

ثالثاً:منهج البحث:

لتحقيق الغرض من البحث ،إستعان الباحث بالمنهج الاستنباطي (Deductive Method) والذي يُسمى أحياناً(بالمنهج الأستنتاجي)،وذلك من خلال الانطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية ، تاريخية ووصفية لدراسة الموضوع ،وباعتماد الطريقتين الوصفية (Descriptive Method) والتاريخية (Historical Method)، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات والحقائق التاريخية وتوصيفها ومُقارنتها وتفسيرها لإثبات فرضية البحث، والتوصل لاستنتاجات مقبولة ومنطقية تخدم هدف البحث.

رابعاً:هيكلية البحث:

حتى يُحقق البحث أهدافه ، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

- أهتمَ المبحث الأول بتقديم نبذة تاريخية عن الإمكانات النفطية في العراق .
- أما المبحث الثاني، فقد تناول الإمكانيات النفطية العراقية من النفط الخام والغاز الطبيعي.
- فيما ركز المبحث الثالث على السياسات الاستثمارية في القطاع النفطي في العراق بعد ٢٠٠٣ .
- وتضمنت الخاتمة الاستنتاجات والتوصيات المُستمدة من مادة البحث .

المبحث الأول

نبذة تاريخية عن الإمكانات النفطية في العراق

يعود اهتمام السلطات الرسمية العراقية بموضوع استثمار النفط العراقي لأغراض تجارية إلى عام١٨٧١ عندما أقدم والي العراق في العهد العثماني مدحت باشا إلى جلب الخبراء والفنيين وأدوات الحفر من ألمانيا لاستثمار النفط في منطقتي خانقين ومندلي ، إلا إن عزلهِ عن الولاية عام ١٨٧٢حال دون إنجاز المشروع ، فيما قام الخبراء الفرنسيون في أواخر القرن التاسع عشر بمحاولات لاستكشاف النفط وتحسين إنتاجه في الموصل وكركوك وعندئذ أدرك السلطان العثماني عبد الحميد الثاني أهمية النفط وأصدر فرمان (مرسوم) عام ١٨٨٩ بربط الأراضي النفطية في ولاية الموصل بإدارة الأملاك الخاصة بالسلطان العثماني بذريعة حماية حقول النفط من أطماع الاستثمارات الأجنبية وإبقائها في خدمة مصالح الدولة العثمانية [١] .

وفي عام ١٩٠٤ استطاعت ألمانيا من توقيع عقد مع إدارة الأملاك الخاصة العثمانية ، تقوم بموجبه بأعمال التنقيب ولمدة سنة في حقول ولايتي الموصل وبغداد ، واعتبرت بريطانيا أن هذا الامتياز يمثل تهديداً لمصالحها الاقتصادية في العراق وضغطت على السلطان العثماني ونجحت في إيقاف التنفيذ . وعقب سيطرة الاتحاديين (جماعة الاتحاد والترقي) على الحكم في اسطنبول سنة ١٩٠٨ شهدت هذه المرحلة تقارباً عثمانياً – بريطانياً أسفر عن تأسيس البنك الوطني التركي عام ١٩١٠ والحصول على أفضلية في مجال التنافس الاقتصادي والامتيازات النفطية ، ولقد أدرك البريطانيون ممثلين بـ (ارنست كاسل وكولبنكيان) الذي حصل على منصب إداري في مجلس إدارة البنك المذكور بضرورة التعاون مع الجانب الألماني لمواجهة التنافس الأمريكي المتصاعد في المنطقة ، وعندئذ تم تأسيس شركة النفط التركية عام ١٩١٢ والتي لم تواصل نشاطاتها الاستثمارية بسبب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) والتي أفرزت قوى سياسية واقتصادية جديدة في ميدان التنافس للسيطرة على مناطق النفوذ السياسي والاقتصادي عبر الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا على اقتسام بقايا الولايات الشرقية للدولة العثمانية ، ومنها العراق عبر معاهدة "سايكس- بيكو" السرية عام ١٩١٩ وبموجبها حصلت فرنسا على حصة ألمانيا في شركة النفط التركية ، وأعطيت حصة للولايات المتحدة الأمريكية عبر شركة إنماء موارد الشرق الأدنى الأمريكية[٢]

بدأت صناعة النفط في العراق عندما حصلت شركة نفط العراق عام ١٩٢٥ (شركة النفط التركية سابقا) على امتياز البحث والتنقيب واستغلال النفط في كل الأراضي العراقية ما عدا منطقة البصرة التي لم يشملها الامتياز. وتألفت هذه الشركة من شركة النفط البريطانية ومجموعة شركات "شل الهولندية" وشركة النفط الفرنسية والمجموعات الأميركية وكانت نسبة مساهمة كل من هذه الشركات(٢٣,٧٥%) ونجحت هذه الشركة في إكتشاف حقل كركوك الكبير عام ١٩٢٧ ، ثم توالت الاكتشافات وكان من أهمها حقل الزبير عام ١٩٤٨ ، والرميلة عام ١٩٣٥ وحقل مجنون عام ١٩٧٧ . وتوقفت شركة نفط العراق عن مواصلة عمليات التنقيب بعد صدور القانون رقم ٨٠ بتاريخ ١١ كانون الأول "ديسمبر" عام ١٩٦١ حيث فقدت الشركة بموجبه كل مناطق امتيازاتها وانحصر نشاطها في مناطق الإنتاج فقط [٣] .

وفي بداية سبعينيات القرن الماضي أعتمد العراق سياسات وإجراءات تدريجية لتطوير عمليات الإدارة ، الحفر ، الإنتاج والتسويق . وتم تأميم النفط عام ١٩٧٢ كثروة وطنية مهمة لتمويل عملياته التنمية الوطنية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ، حيث وجهت (٧٠%) من إيرادات النفط إلى تنمية القطاعات الاقتصادية والخدمية والبُنى التحتية وخُفضت إلى (٥٠%) لاحقاً.

وكنتيجة لهذهِ الأهمية الاستثنائية لقطاع النفط فأن السياسات والإجراءات المتعاقبة في هذا المجال ساهمت في تحقيق نتائج مهمة في مجال إنتاج وتصدير النفط الخام ، حيث بلغت ذروتها عام ١٩٧٩ بواقع (٣,٥) مليون برميل يومياً، و(٣,٢) مليون برميل يومياً على التوالي بعد إن كان الإنتاج والتصدير (١,٥) مليون برميل يومياً و(١,٤) مليون برميل يومياً على التوالي عام١٩٧٠ [٤].

لقد عانى العراق من ثلاث حروب كبرى منذ عام ١٩٨٠، ومن العقوبات الاقتصادية الصارمة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣. ودُمرت البنية التحتية النفطية في العراق في حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ـ ١٩٨٨)، وحرب الخليج الثانية (حرب الكويت)عام ١٩٩١ وحرب الخليج الثالثة والتي أدت إلى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية في عام ٢٠٠٣، كما كانت عقوبات الأمم المتحدة بين ١٩٩٠-٢٠٠٣ مؤثرة بشدة على قدرة العراق على تصدير النفط، والوصول إلى أحدث التقنيات لتطوير حقولها. وقد أدى التأثير المشترك من الحروب والعقوبات غالى تقلبات دراماتيكية في إنتاج قطاع النفط في العراق والمشاركة الاقتصادية في السوق العالمية حيث إنخفض إنتاج النفط إلى (٢,٥) مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٠ وبحلول عام ١٩٨٣ تراجع إلى أقل من (١)مليون برميل يومياً. وبحلول عام ١٩٨٣ تراجعت القدرات التصديرية للعراق إلى (٧٠٠) ألف برميل يومياً، أي أقل من (٣٠%) من إنتاج حقول النفط في ذلك الوقت[٥].

وظل العراق تحت العقوبات الاقتصادية (Economic Sanctions) التي فرضها مجلس الأمن الدولي من آب" أغسطس" ١٩٩٠، منذ دخول القوات العسكرية العراقية الكويت، وحتى أيار"مايو" ٢٠٠٣، بعد أن تم إحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية . وشملت العقوبات حظراً على جميع أنواع التجارة بما فيها حظر تصدير النفط الخام، وتجميد الأصول المالية للحكومة العراقية في الخارج وحظراً على بيع الأسلحة وتعليق الرحلات الجوية الدولية، وحظر المعاملات المالية.

وابتداءً من عام ١٩٩٦، نفذت الأمم المتحدة برنامج النفط مُقابل الغذاء، والذي سمح للعراق ببيع النفط لتمويل شراء السلع الإنسانية، وسمح للعراق ببيع ما قيمته (٢) مليار دولار من النفط كل ستة أشهر واستخدام ثلثي هذا المبلغ لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وفي عام ١٩٩٨ تم رفع الحد الأقصى لمستوى صادرات النفط العراقي في إطار البرنامج المذكور إلى (٥,٢٦) مليار دولار كل ستة أشهر ، وفي كانون الأول" ديسمبر" ١٩٩٩ تم إزالة السقف على صادرات النفط العراقي في إطار البرنامج المذكور[٦].

لقد وفر برنامج النفط مقابل الغذاء أموال هائلة ومُتاحة لشراء السلع الغذائية والأدوية المدنية الضرورية وتم تسليم(٢٤,٤) مليار دولار قيمة بضائع إلى العراق منذ بداية البرنامج حتى تشرين الثاني "نوفمبر" ٢٠٠٢، وذلك قبل أربعة أشهر من الاحتلال الأمريكي للعراق في آذار "مارس" ٢٠٠٣ وكان لهذا البرنامج أثر كبير في تخفيف المصاعب الاقتصادية الشديدة على المدنيين العراقيين ولكنه لم يقض عليها [٧].

وجاءت حرب عام ٢٠٠٣ لتؤدي إلى تدمير أكبر في البنى التحتية للاقتصاد العراقي ، لاسيما في مجال الطاقة والمواصلات ووضعت الحرب العراق تحت الاحتلال والإدارة الأميركية المباشرة وأصبحت الصناعة النفطية تحت هيمنة المحتل وسياساته في إرجاع الشركات الغربية للعمل في العراق وبخاصة إنّ الصناعة النفطية بالعراق قد أصابها التقادم وباتت غير قادرة على تطوير وتنمية العائدات النفطية التي يحتاجها العراق لإعادة بناء ما دمرته الحرب ومما ساعد على إرساء هذا التوجه إضطراب الوضع السياسي والأمني وخسارة الكثير من الكوادر البشرية المؤهلة بسبب خروجها خارج العراق وعدم توفر الاستثمارات المالية الكبيرة التي تحتاجها الصناعة النفطية عليه لابد من الاستعانة بالخبرات ورؤوس الأموال الأجنبية لتطوير الصناعة النفطية في العراق [٨].

المبحث الثاني

الإمكانيات النفطية العراقية من النفط الخام والغاز الطبيعي

أولاً. الاحتياطيات النفطية العراقية :

١. **الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق:** تطور الاحتياطي النفطي المؤكد (Proved Reserves) من (٣٤) مليار برميل من النفط الخام عام ١٩٦٠ إلى (١١٢) مليار برميل في عام ١٩٩٠ نتيجة للنشاط الاستكشافي وعمليات تطوير الحقول النفطية . وفي عام ٢٠٠١ وصل الاحتياطي النفطي إلى (١١٥) مليار برميل نتيجة لدراسات إعادة تقييم المعلومات الجيولوجية والمكمنية بالوسائل الحديثة [٩].

وفي عام ٢٠١١وصل الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق إلى (١٤٣,١) مليار برميل كنتيجة للاستكشافات عن طريف الفرق الاستكشافية في وزارة النفط العراقية وكذلك عن طريق عددٍ من الشركات التي تم التعاقد معها ضمن عقود تراخيص الخدمة والتي أجرت مسحاً شاملاً للحقول التي تعمل عليها لتحديد مخزوناتها النفطية [١٠]. فقد تزايد الاحتياطي النفطي العراقي ليصل في عام ٢٠١٣ إلى (١٥٠) مليار برميل من النفط الخام ، وبذلك أصبح العراق يحتل المرتبة الثانية عربياً من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد بعد المملكة العربية السعودية والخامسة عالمياً بعد كل من فنزويلا والسعودية، وكندا، وإيران وفقاً لآخر الإحصاءات الرسمية المتاحة في حزيران"يونيو" ٢٠١٣ (انظر الجدول ــ ١).

(جدول ــ ١)

الدول التي تمتلك أعلى احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في العالم عام ٢٠١٢

(مليار برميل)

الدولة	الاحتياطي النفطي	المرتبة العالمية
فنزويلا	٢٩٧,٦	الأولى
السعودية	٢٦٥,٩	الثانية
كندا	١٧٣,٩	الثالثة
إيران	١٥٧	الرابعة
العراق	١٥٠	الخامسة
الكويت	١٠١,٥	السادسة
الإمارات	٩٧,٨	السابعة
روسيا	٨٧,٢	الثامنة
ليبيا	٤٨	التاسعة
الولايات المتحدة الأميركية	٣٥	العاشرة

Sources: **BP Statistical Review of World Energy**, June.2013. P.6

٢. **الاحتياطي النفطي المحتمل في العراق :** قُدرت احتياطيات العراق النفطية في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي بحدود (٣٣٠) مليار برميل من النفط موزعة على (٧٣) حقلا نفطياً ومنتشرة في جميع أنحاء البلاد . ومنذ منتصف عقد الثمانينات توقفت عمليات الحفر والاستكشاف في هذه المواقع واقتصرت عمليات إنتاج النفط على (١٥) حقلا نفطياً تبلغ مخزوناتها النفطية بحدود (١١٢) مليار برميل[١١] . في حين أشار تقرير آخر إلى أن حجم الاحتياطيات النفطية المحتملة في العراق يُقدر ما بين (٢٨٠ــ٣٦٠) مليار برميل . وفي حالة إستكمال الاستكشافات النفطية والتأكد من هذه المعطيات الإحصائية ، عندئذ سيصبح العراق في مقدمة دول العالم من حيث الاحتياطيات النفطية[١٢] .فيما ذكر الدكتور حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة بأن حجم الاحتياطيات النفطية المُحتملة في العراق ، والتي تشكل المخزون النفطي الأصلي نحو (٥٠٥) مليار برميل و(٤٠٨) مليون برميل وهذه الكمية لا يمكن استخراجها بالكامل [١٣] بالوقت الحاصر .

٣. **الحقول النفطية في العراق** : يتميز النفط العراقي بانخفاض كلفة الاستكشافات والتطوير والتي تقل عن قيمة دولار واحد للبرميل كمعدل في العراق[١٤] ، وذلك لأن حقول النفط تقع على اليابسة وغير عميقة ومُعضمها كبيرة جداً ولا تحتوي على تركيبات جيولوجية مُعقدة ،وتتميز بعدة مميزات في مقدمتها الآتي :

أ. **ارتفاع عدد الحقول النفطية:** تباينت المصادر بشأن عدد الحقول النفطية في العراق،فقد ذكر الخبير النفطي ووزير النفط العراقي الأسبق عصام الجلبي بأن عدد الحقول النفطية المُطورة والمُنتجة للنفط حالياً في العراق نحو (١٥) حقلاً فقط من أصل (٨٠) حقلاً مُكتشفاً. [١٥] .فيما ذكر الدكتور حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة، بان عدد الحقول النفطية في العراق يبلغ (٦١)حقلاً نفطياً[١٦]، فيما ذكرت وكالة معلومات الطاقة الأميركية(EIA) بأن عدد الحقول النفطية في العراق بلغ (١٠٠) حقلاً[١٧].

ب. **تنوع أصناف الحقول النفطية:** وتُصنف الحقول النفطية ، بحسب حجم أحتياطياتها إلى ستة أصناف ، وكما يأتي :

- **الأول : فوق العملاقة :** ويبلغ مجموع احتياطها (١٣٣,٨٨٥)،مليار برميل. ويمتلك العراق سبعة حقول من الصف الأول(فوق عملاقة) ،ومنها :{حقل غرب القرنة ، والرميلة ومجنون ، وكركوك ، وشرق بغداد، وحقل الزبير }.ويُعد حقل غرب القرنة هو الآن ثاني أكبر حقل نفطي في العالم .
- **الثاني : الحقول العملاقة :** ويبلغ مجموع إحتياطها (٢٩,٨٨٥)، مليار برميل . كما يمتلك العراق ثمانية حقول من الصف الثاني (الحقول العملاقة)، وهي:{ حقل الحلفاية بميسان والناصرية ، وأرطاوي بالبصرة ، وبلد في صلاح الدين ، وباي حسن في كركوك ، والقيارة في نينوى والأحدب في واسط ، وحقل جوان في نينوى }.
- **الثالث: الحقول الكبيرة جداً:** ويبلغ مجموع إحتياطها (٧,٢٢٢) مليار برميل.
- **الرابع : الحقول الكبيرة :** ويبلغ مجموع إحتياطها (٤,٢٩٢) مليار برميل .
- **الخامس : الحقول المتوسطة** : ويبلغ مجموع إحتياطها (٠,٥٨٨)، مليار برميل.
- **السادس : الحقول الصغيرة :** ويبلغ مجموع إحتياطها أقل من (٥٠٠) ألف برميل . مع العرض أن هذه الأرقام تشمل (٦٦) حقلاً مُكتشفاً في العراق فقط ، عدا حقول إقليم كردستان ، وأن هناك حقولاً كثيرة أخرى لم تُكتشف بعد[١٨].

ج. **تتوزع جغرافياً في غالبية مناطق العراق:** تتوزع الثروة النفطية في العراق جغرافياً في محافظات العراق كافة. وعلى سبيل المثال : يوجد في محافظة البصرة (١٥) حقلاً ، وفي كركوك (٦) حقول ، وفي ميسان (١١) حقل ، وفي ذي قار (٢) حقل ،وفي نينوى (١٠)حقول ، وفي أربيل (٥) حقول ، وفي صلاح الدين (٥) حقول ، وفي واسط (٣) حقول وفي ديالى (٨) حقول ، وحقلان في كربلاء ، وحقل واحد في كل من بغداد والنجف والمثنى والانبار [١٩].

ثانياً. احتياطيات الغاز الطبيعي: وفقاً للأرقام الرسمية لوزارة النفط العراقية يمتلك العراق نحو(٣,٢) تريليون م٣ كاحتياطي مُثبت في نهاية ٢٠١١ [٢٠].أما الاحتياطي المحتمل فيبلغ (٤٣٥٠)مليار م٣ مع العلم أن (٧٠%) من ذلك الاحتياطي هو غاز مُصاحب لعمليات أنتاج النفط الخام أما الباقي وهو (٣٠%) فهو يمثل الاحتياطي من الغاز الطبيعي الحر الذي يمكن أنتاجه من حقول غازية . وقد أُكتشف حديثاً العديد من الحقول الغازية منها : { حقول جمجمال،وخورمور وخشم الأحمر وجرة بيكا ، والمنصورية }، وجميعها في الشمال الشرقي من العراق ، وهناك حقل غاز آخر تم اكتشافه في أواخر الثمانينيات في غرب العراق بالقرب من الحدود السورية العراقية وهو حقل عكاز في مُحافظة الانبار [٢١].

المبحث الثالث

السياسات الاستثمارية في القطاع النفطي في العراق بعد ٢٠٠٣

يرتكز الاستثمار (Investment)بالدرجة الأولى بشكل مُباشر ووثيق على مناخ يتسم بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، كونه يتعامل مع مجموعة من السياسات والمؤسسات والقوانين الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة

المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر. وينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى مجموعة من الأوضاع والظروف الموثرة في اتجاهات رأس المال وتوطنه، فالأوضاع السياسية والاقتصادية والقانونية تشكل عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر بعضا ببعض وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة لرأس المال أو طاردة له[٢٢]. وقد شكلت السياسات الاستثمارية في القطاع النفطي في العراق ترجمة لتطبيق المرتكزات آنفة الذكر كعوامل جاذبة لرأس المال الأجنبي للقطاع النفطي وتجلت تطبيقاتها في العديد من العوامل ، ومن أهمها الآتي :

أولاً.المرتكزات التشريعية : تعتمد الأطر النظرية للتطبيقات الاقتصادية على مجموعة من المرتكزات التشريعية والسياسية والاقتصادية والتي صدرت بعد تغيير النظام السياسي في العراق بعد الاحتلال الأميركي في نيسان" ابريل "٢٠٠٣ ، والشروع بتغيير شامل للقوانين والمؤسسات والتطبيقات القائمة في الميادين كافة ، ولاسيما الاقتصادية منها وصياغتها بمضامين وسياقات جديدة . ويمكن إيجاز هذه المرتكزات بالاتي :

١. **الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ :**

يمثل الدستور الدائم **باعتباره القانون الأعلى في العراق** والذي تم الاستفتاء عليه بتاريخ ١٥ /٢٠٠٥/١٠ وثيقة رئيسية للمبادئ الأساسية في كافة ميادين الحياة للدولة العراقية ، وبخاصة الاقتصادية منها وذلك من خلال تأكيده على جملة من المعايير والمبادئ الاقتصادية والاجتماعية والتي تناولتها العديد من مواده ، ومنها على سبيل المثال المادة (٢٦) **والتي نصت على** : { تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات **في القطاعات المختلفة** وينظم ذلك بقانون }،ولخصوصية وأهمية **قطاع النفط والغاز** ، فقد افرد له الدستور العراقي ثلاثة مواد وهي كما يأتي :

أ. **المادة (١١١) والتي تنص على** (النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات).

ب. **المادة (١١٢) والتي ركزت على** (أولا : تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة ، على أن توزع وارداتها بشكل منصف **يتناسب مع** التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد ، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة ، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك ، وبما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون .ثانيا : **تقوم الحكومة** الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي ، معتمدة احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار) .

ت. **المادة (١١٥)** والتي عالجت موضوع إدارة الموارد النفطية والتي **نصت على**: (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم ، تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنظمة إقليم في حالة الخلاف بينهما) [٢٣] . يتضح مما تقدم ، أن الدستور الدائم لجمهورية العراق لم ينص صراحة على طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي المنشود للبلاد ، بكونه رأسمالياً أم مختلطاً أم اشتراكياً ، بل وضع آليات ومبادئ عمل هي أقرب في جوهرها للنظام الاقتصادي الرأسمالي **ولخطوات** الحرية الاقتصادية مع المحافظة على دور مركزي محدود للدولة في بعض الاختصاصات .

٢. **مناهج الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ :**

قامت سلطة الاحتلال عام ٢٠٠٣ باتخاذ عدة إجراءات وإصدار عدة قوانين اقتصادية غير مدروسة أربكت وشلت الاقتصاد العراقي كونها لا تتماشى مع طبيعة هذا الاقتصاد . وقد ركزت تلك الإجراءات والقوانين على ما يأتي:

أ. للمستثمرين الأجانب حقوق الشركات الوطنية نفسها في تملك الموجودات العراقية بنسبة (١٠٠%) **باستثناء** أنتاج النفط وتسويقه.

ب. السماح للمصارف الأجنبية بشراء أسهم في المؤسسات المالية العراقية .

ت. **العمل** على خصخصة المشاريع الحكومية باستثناء القطاع النفطي .

ث. تحديد السقف الأعلى لضرائب دخل الإفراد والشركات بـ (١٥%) .

ج. خفض الرسوم الكمر كية إلى (0%) وإعفاء الاستيرادات الإنسانية منها [٢٤] .

وبعد تشكيل أول وزارة عراقية قامت على أساس الدستور الدائم في أوائل **عام** ٢٠٠٦ ، ألقى رئيس الوزراء العراقي السيد نوري كامل المالكي في ٢٠٠٦/٥/٢٠ خطاباً أمام أعضاء مجلس النواب أعلن فيه برنامج الحكومة العراقية الجديدة والتي حدد الدستور لها أربع سنوات ، وقد تضمن البرنامج سعي الحكومة إلى العمل على تنفيذ العديد من الخطوات العملية وفي كافة الميادين ، وقد افرد برنامج الحكومة للميدان الاقتصادي العديد من الفقرات ، أهمها الأتي :

أولا : وضع خطة تنمية شاملة للبناء والأعمار مع الأخذ بنظر الاعتبار واقع الحرمان والمضلومية والتخلف الذي أصاب المناطق والسكان بسبب السياسات السابقة .

ثانيا : **تنشيط** عملية إعادة الأعمار وإعطاء الأولوية للمناطق المحرومة والمتضررة .

ثالثا : الإسراع بتأهيل قطاع الطاقة الكهربائية .

رابعا : تنظيم إدارة قطاع الهايدروكاربونات (**النفط والغاز**) بإصدار تشريع لهذا الغرض وبما يضمن حقوق الأقاليم عند تشكيلها والمحافظات ، وفق **ما ورد بالدستور** .

خامسا : تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية بما يساهم في التنمية والأعمار وبما يحفظ الوحدة الوطنية .

سادسا: الاهتمام الفائق بالقطاعين الزراعي والصناعي ووضع القوانين والقرارات وتقديم الدعم الحكومي الكفيل [٢٥].

٣. **قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ :**

صدر قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والذي تضمن عدة فصول إلا انه حدد في المادة (٢٩) من القانون، بأن تخضع جميع مجالات الاستثمار لإحكام هذا القانون باستثناء الاستثمار في مجالي استخراج وإنتاج النفط والغاز والاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التامين [٢٦]

٤. **خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ ــ ٢٠١٤:**

أعدت وزارة التخطيط خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠ ــ ٢٠١٤)،والتي صدرت في كانون الأول "ديسمبر" ٢٠٠٩ ، والتي حددت للقطاع النفطي في العراق الأهداف الآتية :

أ. زيادة إنتاج النفط الخام من (٢,٢٨٥) مليون ب/ي عام ٢٠٠٨ إلى (٤,١) مليون ب/ي عام ٢٠١٤وذلك من خلال طرح عدد من الحقول للاستثمار الأجنبي إضافة إلى الجهد الوطني .

ب. زيادة كمية النفط الخام المصدر من معدلاته البالغة (١,٨٩٤) مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٨ إلى حوالي (٣,١) مليون ب/ي عام ٢٠١٤.

ت. زيادة الاحتياطي النفطي والغاز المثبت.

ث. زيادة الطاقة الخزنية للنفط الخام في مستويات التصدير تدريجياً للوصول إلى ما يعادل خمسة أيام.

ج. زيادة إنتاج الغاز الجاف من معدلاته الحالية البالغة حوالي (٨٠٠) مقمق/ي يومياً (مليون قدم مكعب قياسي) عام ٢٠٠٨ إلى حوالي (٢٢٠٠) مقمق /ي عام ٢٠١٤ من خلال أنتاج حقلي عكاز والمنصورية والغاز المصاحب المحروق .

ح. زيادة طاقة التصفية الحالية البالغة (٠,٥٨٠) مليون برميل يومياً من المصافي الكبيرة الى حوالي (١,٤٥٠) مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٦ وذلك من خلال إنشاء مصافي جديدة في عدد من المحافظات ذات الميزة النسبية غي هذا المجال .

خ. تعزيز طاقة الخزن لتأمين خزين يعادل الاستهلاك لمدة (٤٠) يوماً لكل من البنزين وزيت الغاز السائل ولمدة (١٠٠) يوماً للنفط الأبيض.

د. تقليل كمية الغاز المحترق إلى (١٥٠) مقمق/ي بدلاً من (٧٠٠) مقمق/ي خلال عام ٢٠٠٨.

ذ. المحافظة على البيئة من التلوث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط النفط والغاز [٢٧].

ثانياً. التطبيقات العملية : أدى الاحتلال العسكري الأميركي للعراق في نيسان "ابريل" ٢٠٠٣ إلى إسقاط كافة مؤسسات الدولة والسلطة ، وعمت الفوضى البلاد جراء تدمير كافة وزارات الدولة ومؤسساتها في كافة محافظات العراق ، وبضمنها منشاءات القطاع النفطي ــ باستثناء مقر وزارة النفط في بغداد ــ والتي حظيت بحماية خاصة من قبل القوات العسكرية الأميركية المحتلة [٢٨]،ومع ذلك أستمر القطاع النفطي بإنتاج النفط وتصدير كميات منه تصاعدت بصورة تدريجية .وعلى مدار السنوات العشر الأخيرة خضع القطاع النفطي لتطبيقات عملية عديدة عكستها التطورات الآتية :

١. **الإنتاج النفطي في العراق:** لقد بلغ إنتاج النفط الخام العراقي ذروته في كانون الأول" ديسمبر " ١٩٧٩ عندما وصل إلى (٣,٧) مليون برميل يومياً ، كما حقق أعلى إنتاج آخر في تموز" يوليو" ١٩٨٩ عندما بلغ (٣,٥) مليون برميل يومياً . وبعدها هبط إلى أدنى مستوياته في عام ١٩٩١، ثم بعد ذلك بدأ الإنتاج العراقي من النفط يزداد ببطء عام ١٩٩٦ ليصل إلى (٦٠٠) ألف برميل يومياً معظمها لسد الاحتياجات المحلية. وبقبول العراق في أواخر عام ١٩٩٦ قرار الأمم المتحدة (٩٨٦) الذي أسس لما يُعرف لبرنامج النفط مقابل الغذاء ، تزايد إنتاج النفط العراقي على نحو أسرع فبلغ (١,٢) مليون برميل يومياً في عام ١٩٩٧ ثم إلى (٢,٢) مليون برميل يومياً عام ١٩٩٨ وأرتفع الإنتاج إلى معدل (١,٢) مليون برميل يومياً خلال المدة ١٩٩ــ ٢٠٠١ وكان أعلى إنتاج قد تحقق هو في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٢ وبداية عام ٢٠٠٣ حيث بلغ الذروة عند (٢,٥٨) مليون برميل يومياً في كانون الثاني"يناير" ٢٠٠٣ قبل الغزو الأميركي للعراق [٢٩]

أما بعد عام ٢٠٠٣، فقد تعرضت العديد من مُنشاءات القطاع النفطي في العراق باستثناء مقر وزارة النفط في بغداد [٣٠] إلى مختلف أنواع التدمير والنهب والحرق عقب الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان " ابريل"٢٠٠٣. ومع ذلك شهد القطاع النفطي استمرار كميات الإنتاج والتي تزايدت بصورة تدريجية (انظر الجدول ــ ٢).

(الجدول ــ ٢)
الإنتاج النفطي العراقي للسنوات ٢٠٠١ــ ٢٠١١
(مليون برميل يومياً)

ت	السنة	كمية الإنتاج
١.	٢٠٠١	٢,٥٢٨
٢.	٢٠٠٢	٢,١١٦
٣.	٢٠٠٣	١,٣١١
٤.	٢٠٠٤	٢,٠٣٠
٥.	٢٠٠٥	١,٨٣٣
٦.	٢٠٠٦	١,٩٩٩
٧.	٢٠٠٧	٢,١٤٣
٨.	٢٠٠٨	٢,٤٢٨
٩.	٢٠٠٩	٢,٤٤٧
١٠.	٢٠١٠	٢,٤٨٠
١١.	٢٠١١	٢,٧٩٨
١٢	٢٠١٢	٣,١١٥

Sours:
BP **Statistical Review of World Energy**, June,2013,p,8. It is available at: www.com /statististicalreview.

ويتضح من المعطيات الإحصائية التي وردت بالجدول أعلاه ، استمرار انخفاض الإنتاج النفطي طيلة السنوات التي أعقبت الاحتلال الأميركي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١١وذلك بالمقارنة مع كميات الإنتاج النفطي لعام ٢٠٠٢. وتعكس هذه الحقيقة مدى ما أصاب منشاءات القطاع النفطي العراقي من تدمير وتقادم للمكائن والمعدات المستخدمة ،وكذلك محدودية الاستثمارات بهذا القطاع بحيث استمرت وتيرة التراجع لمدة سبع سنوات من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١١.فيما شهدت السنوات الثلاث اللاحقة تقدماً ملموساً بهذا الميدان .

٢. **العائدات المالية النفطية السنوية في العراق :** أعتمد الاقتصاد العراقي سابقاً ، ولا يزال على النفط ، وبخاصة في السنوات الأخيرة وتأثر بشكل واضح بتذبذب أسعاره في الأسواق العالمية وبخاصة إن العائدات المالية النفطية في العراق تُشكل نحو (٩٥%) من إجمالي الموارد المالية في البلاد [٣١] . ورغم اعتماد الموازنة العامة للعراق على الموارد النفطية إلا إن المتتبع لأرقامها السنوية للسنوات التسع الماضية (انظر الجدول ــ ٣) يتضح لهُ بأنها كانت مُخيبة للآمال ولا تتناسب مع حجم الاحتياجات التي يتطلبها الاقتصاد العراقي المثقل بالمشاكل . وعلى سبيل المثال، كانت موازنة عام ٢٠٠٥ بحدود (٢٤,٤) مليار دولار أميركي ، ارتفعت في عام ٢٠٠٦ إلى (٣٠,٧٩) مليار دولار . ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٧ إلى (٣٣,٥) مليار دولار أميركي . فيما تُفسر الزيادة الكبيرة لموازنة ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع أسعار النفط بالأسواق الدولية . وكان يُفترض مُضاعفة أرقام الموازنة العامة إلى (٨٠) مليار دولار لعام ٢٠٠٩ إلا إن الانهيار غير المتوقع لأسعار النفط تسبب في تحديدها بـ (٥٩) مليار دولار أميركي . واستمر تأثير تذبذب أسعار النفط على الموازنة السنوية العراقية لعام ٢٠١٠ والتي انخفضت إلى (٥٢) مليار دولار ، فيما ارتفعت أرقامها لعام ٢٠١١ إلى (٦٩) مليار دولار عقب الارتفاع النسبي لأسعار النفط في الأسواق العالمية . في حين بلغت أرقام الموازنة لعام ٢٠١٢ بنحو (٨٧) مليار دولار . وواصلت الأرقام بالتصاعد إذ بلغت في عام ٢٠١٣وبحدود (١٠٦) مليار دولار أميركي . فيما تزايدت العائدات المالية المتأتية من تصدير النفط الخام مع تزايد كميات الإنتاج النفطي بصورة تدريجية حتى بلغت في عام ٢٠١١ إلى (٢,٧) مليون برميل يومياً (الجدول ــ ٤).

(جدول – ٣)
الموازنة العامة للعراق للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١٣

السنة	الموازنة العامة (ألف دينار عراقي)	سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأميركي	الموازنة العامة (ألف دولار أميركي) (٦)
٢٠٠٥	٣٥٩٨١١٦٨٠٠٠(١)	١٤٧٢(٢)	٢٤٤٤٣٧٢٨,٢٦٠
٢٠٠٦	٤٥٣٩٢٣٠٤٠٠٠	١٤٧٦	٣٠٧٥٣٥٩٣,٥٠٠
٢٠٠٧	٤٢٠٦٤٥٣٠٢٦٧	١٢٥٤	٣٣٥٤٤٢٨٢,٥١٠
٢٠٠٨	٥٠٧٧٥٠٨١١٩٣	١١٩٣	٤٢٥٦٠٨٣٩,٢٢٠
٢٠٠٩	٦٩١٦٥٥٢٣٨٣٥	١١٧٠	٥٩١١٥٨٣٢,٣٤٠
٢٠١٠	٦١٧٣٥٣١٢٥٠٠	١١٧٠(٣)	٥٢٧٦٥٢٢٤,٣٦٠
٢٠١١	٨٠٩٣٤٧٩٠٥٠٠	١١٧٠	٦٩١٧٥٠٣٤,٦٢٠
٢٠١٢	١٠٢٣٢٦٨٩٨٠٠٠(٤)	١١٧٠	٨٧٤٥٨٨٨٧,١٨
٢٠١٣	١١٩٢٩٦٦٦٣٠٩٦(٥)	١١٢٥	١٠٦٠٤١٤٧٨,٢

المصادر:
(١).أرقام الموازنة العامة للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١١، **جريدة الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق**، بغداد، الأعداد، ٣٩٩٦ في ٢٠٠٥/٣/١٧ و٤٠١٦ في ٢٠٠٦/٢/٢ و٤٠٤٦ في ٢٠٠٧/٣/١٢و٤٠٦٧ في ٢٠٠٨/٣/١٣و٤١١٧في ٢٠٠٩/٤/١٣و ٤١٤٥في ٢٠١٠/٢/٢٢و٤١٨٠في ٢٠١١/٣/١٤.
(٢). أسعار الصرف للسنوات ٢٠٠٥ -٢٠٠٩، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، ٢٠١٠ (أبوظبي : إصدار صندوق القد العربي ، ٢٠٠٩) ، ص ٤٠٧ .
(٣).أسعار الصرف للسنوات ٢٠١٠ـ ٢٠١٣ استنادا لأسعار الصرف السائدة بالأسواق العراقية .
(٤). جريدة الوقائع العراقية ، **الجريدة الرسمية لجمهورية العراق** ، بغداد ، العدد٤٢٣٣في ٢٠١٢/٣/١٢ .
(٥). قانون الموازنة الاتحادية العامة لسنة ٢٠١٣ ، **الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي وعلى الرابط** . /Iraqi- Councilwww.parliamentiq
(٦). احتسبت من قبل الباحث استناداً للمعطيات الإحصائية في العمودين الأول والثاني من الجدول أعلاه .

(جدول – ٤)
الإنتاج والعائدات المالية النفطية السنوية للعراق

السنة	الإنتاج النفطي (ألف برميل يومياً)	العائدات المالية السنوية (مليون دولار/بالأسعار الجارية)
٢٠٠٣	١,٣٧٧ (١)	٨,٦٢٧ (٣)
٢٠٠٤	٢,١٠٧	١٧,٧٥١
٢٠٠٥	١,٩١٢	٢٤,٠٥٨
٢٠٠٦	١,٠٦٣	٣١.٥٨٥
٢٠٠٧	١,٨٥١	٣٨,٠٥٦ (٤)
٢٠٠٨	٢,٤٢٨ (٢)	٦٣,٠٠٠
٢٠٠٩	٢,٤٤٧	٤٣,٨٩٥
٢٠١٠	٢,٤٨٠	٥٤,٢٤٨(٥)
٢٠١١	٢,٧٩٨	٨٣,٧٦٨

المصادر :
(١).الإنتاج النفطي للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٧، كابي ألخوري، بيانات إحصائية عن الطاقة في الوطن العربي والعالم، **مجلة المستقبل العربي، العدد٣٥٩**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩) ص٢٤٤.
(٢). الإنتاج النفطي لعام ٢٠٠٨ ــ ٢٠١١، استنادا إلى: Bp statistical review of World Energy , June , 2012. It is available at bp/staticalreview.
(٣). العائدات المالية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ، جامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ٢٠٠٨ (أبوظبي : إصدار صندوق القد العربي ، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩) ص٣٣٨.
(٤). العائدات المالية للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٩، استناداً **للتقرير الاقتصادي العربي الموحد**، لعام ٢٠٠٩ ، ص٨٥.

(٥). العائدات المالية لسنتي ٢٠١٠و٢٠١١ ، جامعة الدول العربية وآخرون ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١** (أبوظبي : إصدار صندوق النقد العربي ، كانون الثاني (يناير) ٢٠١١) ص٣٨١.

٣. **أنماط الاستثمارالنفطي في العراق :** تباينت أنماط الاستثمار في القطاع النفطي عقب اكتشاف النفط في العراق منذ عام ١٩٢٧ ، وحتى الوقت الحاضر باستخدام الأنماط الاستثمارية الآتية :

- **الاستثمار بعقود الامتياز:** وذلك باستخدام عقود الامتيازات التقليدية التي استمرت منذ عام ١٩٢٧، وحتى عام ١٩٥١.
- **عقود مُناصفة الأرباح:** جرى التحّول بعد عام ١٩٥١، لاستخدام عقود تتم وفقاً لمبدأ مُناصفة الأرباح، مما أدى إلى تزايد الإيرادات النفطية لتشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي والمصدر الأساس في تمويل الميزانية والمتغير المسيطر في تكوين التجارة الخارجية للعراق .
- **الاستثمار المُباشر** : تزايدت الإيرادات النفطية العراقية بعد تأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢وبخاصة عقب زيادة أسعار النفط الخام في الأسواق النفطية الدولية في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩، وأعقب ذلك تصاعد درجة الاعتماد على الإيرادات النفطية ولتمارس تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية ورسم صورة المستقبل .

تؤطر العقود النفطية الطريقة التي تُستغل بها الثروات النفطية والغازية في العراق فالفرص ربما تكون ضيقة في مثل ظروف العراق في الاختيار بين الجهد الوطني الصرف أو دعوة شركات الخدمات النفطية المتخصصة ، أو دعوة الشركات العالمية ، وتحت أي مسمى فليس أمام العراق سوى الاختيار من بين النماذج الشائعة في العالم من ((عقود الامتياز التراخيص المشاركة بالإنتاج ، الخدمة مع المخاطرة وبدون مخاطرة ، إعادة الشراء ...الخ)) ولكل نوع من هذه الأنواع خصائص ومتطلبات ومزايا ومساوئ قد تحقق للبلد مكاسب هائلة وربما تكلفه خسائر غير محدودة طبقا للسياسات المطبقة، ولكن يظل موضوع الإعداد العلمي والواقعي للاختيار بين أساليب وأدوات استثمار الثروات النفطية والغازية ، وهو موضوع غير قابل للجدل فضلا عن كونه مطلباً ملحاً وعاجلاً لكل فئات الشعب العراقي [٣٢]. مع مراعاة المصلحة الوطنية العليا في أي خطوة تتخذ في هذا المجال .

ولخصوصية حالة العراق فقد استهدفت الولايات المتحدة الأميركية عقب احتلالها العراق إلى زيادة إنتاج النفط العراقي كي تشكل إمداداته رديفاً مهماً لنفوط الدول المنتجة الكبرى الأخرى بهدف تحقيق استقرار الأسواق في الظروف الاعتيادية والاستثنائية ، ولكن صعوبات كثيرة واجهتها أهمها تدمير المنشاءات النفطية بسبب الحروب المتتالية ، والحاجة إلى تغيير قوانين البلاد ناهيك عن العمليات الإرهابية التي استهدفت الصناعة النفطية حينئذ . لذلك تغيرت الأولويات ، فأوكلت المهمة الأولى إلى شركات الخدمة الهندسية الأميركية لإصلاح ما يمكن أصلاحه ، وتأجل موعد إطلاق جولات التراخيص النفطية (Licensing Agreement) للشركات النفطية الأجنبية حتى عام ٢٠٠٨ ، [٣٣]. والتي تدرجت كما يأتي :

- **جولة التراخيص الأولى ٢٠٠٨:** أطلق وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني جولة العقود الأولى في عام ٢٠٠٨ لتطوير ثمانية حقول وهي : كركوك، الزبير ، ميسان ، غرب القرنة مرحلة ـ١، باي حسن ، وحقلي الغاز عكاز والمنصورية) يقدر المخزون الاحتياطي الثابت لها بأكثر من (٤٠) مليار برميل ، والتي تمثل ثلث احتياط النفط العراقي المثبت ، وأصبحت هذه الحقول متاحة أمام شركات النفط العالمية [٣٤] وقدشاركت (٢٢)شركة في (١٥) مناقصة . وتم في نهاية المطاف منح حقل واحد للتعاقد من خلال المناقصات وهو حقل الرميلة وكان من نصيب شركة برتش بتروليوم البريطانية (BP) بالإضافة إلى منح حقلين آخرين عن طريق المفاوضات الثنائية وهما حقل ميسان وحقل غرب القرنة [٣٥]. وبشأن معايير التقييم فقد أعلنت الحكومة العراقية بأن هناك معيارين سيطبقان على جميع العروض المقدمة وهما :

أ. **كمية الإنتاج :** أن كمية الإنتاج المقدمة من قبل إي ائتلاف (تحالف شركات) لأي حقل حيث انه كلما ارتفع الإنتاج كلما كان أفضل . فقد وضعت الحكومة حداً أدنى للإنتاج المستهدف مستعدة لقبوله لكل حقل معتمدة على الاحتياطي النفطي ومعدلات الإنتاج التاريخي ، وتباين هذا الحد ما بين (٢,٧٥) مليون برميل نفط يومياً في حقل الرميلة و (٤٥٠) ألف برميل نفط يومياً في حقل ميسان . كما تم تحديد مدة التعاقد من قبل الحكومة بسبع سنوات لكل حقل .

ب. **رسم الخدمة :** حددت الحكومة العراقية (٢) دولار للبرميل الإضافي المنتج . ففي حقل الرميلة تقدمت شركة (BP) بأقل عرض (٢,٩٩) دولار للبرميل . أما في حقول أخرى فالفرق كان أوسع ، فعلى سبيل المثال في حقل ميسان وافق ائتلاف (تحالف شركات) الذي تقوده شركة الصين الوطنية للنفط البحري(CNOOC) على رسم قدره (٢,٣٠) دولار ضمن المفاوضات الثنائية [٣٦].

- **جولة التراخيص الثانية ٢٠٠٩:**عقدت الجولة الثانية من المناقصات التي قدمتها وزارة النفط العراقية في ١١ ـ١٢ كانون الأول " ديسمبر" ٢٠٠٩وكانت شروط وسير عملية الجولة الثانية مشابهة للجولة الأولى والتي شهدت عودة الشركات الأجنبية إلى العراق للمرة الأولى منذ تأميم الصناعة النفطية في سبعينيات القرن الماضي . وكانت عشرة حقول نفط رئيسية مطروحة لتقديم المعطاءات في الجولة الثانية

، والتي نتج عنها عروض لسبعة من تلك الحقول .وكانت الحقول التي تلقت عطاءات ناجحة هي : الحلفاية ومجنون وحقل الكيارة ,**والنجمة ،وبدرة والغراف وغرب القرنة ٢. وكانت الحقول الثلاثة التي** لم تتلقى عطاءات هي حقل شرقي بغداد ، والحقول الشرقية والفرات الأوسط . وكان من نتائج هذه الجولة قيام (١٧) أئتلاف بتقديم العطاءات ، وتمكنت (٧) منها بالفوز بعقود استثمار تطوير الحقول التي **تحتوي على** (٣٢) مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة ، أو أكثر من ربع احتياطيات العراق **المؤكدة** ، **وبتوقعات** إنتاج لعطاءات الشركات الاجنبية الفائزة في الجولة الثانية بكونها ستضيف نحو (٤,٧٦٥) مليون برميل من النفط إلى إجمالي إنتاج العراق اليومي . وقد فازت بهذه العقود شركة توتال الفرنسية ، وشركة شل الهولندية وشركة النفط الوطنية الانكولية وشركة غاز بروم الروسية ، وشركة بتروناس الماليزية وشركة لوكا ويل الروسية [٣٧].

- **جولة التراخيص الثالثة ٢٠١٠: أجرى العراق الجولة الثالثة في** ٢٠ تشرين الأول "**أكتوبر** " ٢٠١٠ [٣٨] لثلاثة حقول غاز وهي : حقل عكاز ويحتوي على ما يقارب من (١٨٥) مليار م٣ **من الغاز** الطبيعي ، وحقل المنصورية ويحتوي على ما يقارب من (١٣٠) مليار م٣ ، وحقل السيبة ويحتوي على ما يقارب من (٣١) مليار م٣ من الغاز الطبيعي [٣٩]. وتم تفضيل ثلاث شركات من بين الشركات الـ (١٥) التي دُعيت لتقديم عروضها بشأن الحقول الثلاث ، وذلك بسبب خبرتها في هذه الصناعة وهي **شركة شل** (Shell) **وشركة توتال** (Total) والشركة الكورية للغاز (Kogas) **ولكن فقط شركتا توتال** وكوجاس كانت من ضمن الثلاثة عشر شركة التي قامت بالتسجيل النهائي لخوض المناقصة [٤٠].

فازت شركة (كوجاس) الكورية (Kogas)بحقوق تطوير حقل عكاز إلى جانب شركة غاز الكازاخستانية (KazMunaiGas)، **ولكن شركة (كازمزناي غاز)** انسحبت من الصفقة في مايس " أيار" ٢٠١١ ، **مما أضطر شركة (كوجاس)** الكورية لمضاعفة حصتها في المشروع والتي وقعت الاتفاق مع وزارة النفط في تشرين الأول "**أكتوبر**" ٢٠١١ ، وكان معدل الإنتاج المستهدف في مناقصة **شركة(كوجاس)** الكورية هو (٠,٣١١) مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي يومياً على مدى (١٣) **عاماً**.

اتفقت شركة الكويت للطاقة والتي تمتلك (٦٠%من حصة التشغيل) **وشركة (تباو**) التركية ولها (٤٠%من حصة التشغيل) على تطوير حقل غاز المنصورية في محافظة ديالى حيث سيتم دفع (٧) دولارات للبرميل المكافئ المستخرج وبهدف إنتاج هو (٩,٠٦) مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي [٤١] . وسيتم استخدام الغاز المنتج محلياً بشكل أساسي لتشغيل محطات توليد الكهرباء وصناعة البتروكيماويات . فيما حددت مدد عقود الاتفاقيات الثلاثة بـ (٢٠) عشرين عاما [٤٢].

- **جولة التراخيص الرابعة ٢٠١٢:** تتميز الجولة الرابعة بكونها أول جولة تُقدم بها عروضاً **للاستكشافات** مقارنة مع الجولات الثلاث السابقة والتي قدمت فيها عروضاً فنية . ويسعى العراق لاستخدام جولة التراخيص الرابعة لأستكشف المزيد من حقول النفط ولتطوير البنية التحتية للبلاد وتكثيف عمليات الحفر وتشكيل لجان استكشافية ، وتشمل هذه الجولة طلب عروض لاستكشاف (١٢) قاطعاً تبلغ مساحتها الإجمالية (٨١٧٠٠) **كم٢** [٤٣] . وفي نيسان "ابريل" ٢٠١١ **أعلنت وزارة النفط** العراقية إنها ستفرج عن (١٢) موقعاً ضمن هذه الجولة في محافظات نينوى وديالى وواسط والبصرة والمثنى والقادسية وبابل والنجف وكربلاء والسماوة والديوانية والانبار ، **والتي لم تكن مدرجة في الجولات الثلاث السابقة** . وتقع ثمانية من هذه المناطق الاثنا عشرة في غرب البلاد على طول الحدود مع سوريا ومع السعودية وان سبع مناطق منها لاستخراج الغاز الطبيعي بينما البقية تحتوي على إمكانيات نفطية وتحتوي هذه المناطق على (٢٩) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ومليار برميل من النفط **الخام** [٤٤].ويبين (**الجدول ــ ٥**) القواطع المعروضة للاستثمار ومساحة كل منها وموقعه ونوع الهيدروجين المتوقع اكتشافه .

(الجدول ــ ٥)

القواطع المعروضة في جولة التراخيص الرابعة في العراق عام ٢٠١١

القاطع	المساحة كم٢	المنطقة	الهيدروكربون المتوقع اكتشافه
١	٧٣٠٠	نينوى	غاز
٢	٨٠٠٠	الانبار ـ نينوى	غاز
٣	٧٠٠٠	الانبار	غاز
٤	٧٠٠٠	الانبار	غاز
٥	٨٠٠٠	الانبار	غاز
٦	٩٠٠٠	النجف ــ الانبار	غاز
٧	٦٠٠٠	القادسية ـ بابل ــ النجف ـ المثنى	نفط

٨	٦٠٠٠	ديالى ـ واسط	غاز
٩	٩٠٠	البصرة	نفط
١٠	٥٥٠٠	المثنى ـ ذي قار	نفط
١١	٨٠٠٠	النجف ـ المثنى	نفط
١٢	٨٠٠٠	النجف ـ المثنى	نفط

المصدر :
منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الاوابك)، **التقرير السنوي للأمين العام** ، الكويت ،٢٠١١، ص١٣٢.

وقد نظمت وزارة النفط العراقية خلال المدة من ٣٠ ـ ٣١ أيار " مايو"٢٠١٢ ، جولة التراخيص الرابعة في بغداد ، وشاركت فيها (٤٧) شركة عالمية ، وجرى خلالها عرض (١٢) رقعة استكشافية (٧) منها للنفط و(٥) للغاز ، وأثمرت تلك الجولة عن رسو ثلاث رقع استكشافية فقط على الشركات المتنافسة فقط ، حيث فازت شركة باكستان بترو ليوم بعقد استكشاف الرقعة الجغرافية الثامنة الممتدة بين محافظتي ديالى وواسط ، فيما فاز ائتلاف يضم شركتي لوك أويل الروسية وانبكس كوربوريشن اليابانية بعقد استكشاف الرقعة النفطية العاشرة الممتدة بين محافظتي ذي قار والمثنى . وفاز ائتلاف شركات كويتي إماراتي تركي بقيادة شركة (كويت انرجي) بالرقعة الاستكشافية الواقعة في محافظة البصرة على الحدود العراقية الإيرانية [٤٥].

في ضوء ما تقدم ، تبقى لهذه الجولات مجموعة من الايجابيات ، وتسجل عليها مجموعة من السلبيات ، ومن وجهة نظر أكاديمية أولية ومُتجردة ، يمكن إيجازها بالاتي :

أولاً. ايجابيات جولات عقود التراخيص النفطية :

١. تعظيم طاقات الإنتاج النفطي، وذلك من خلال جعل العراق قوة اقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي ، وذلك بجعل طاقاته الإنتاجية تتناسب مع احتياطاته النفطية واخذ حصته الحقيقية من السوق النفطية الدولية .
٢. تطوير الكوادر العراقية العاملة في القطاع النفطي ، وبخاصة إن هذه الكوادر لا تستطيع رغم كفائتها النهوض بمهامها بمعزل عن خبرة الشركات الاجنبية ،وذلك بسبب انقطاع العراق مدة طويلة تزيد عن العقدين من التطورات التكنولوجية في مجال النفط والطاقة .
٣. إن إقحام شركات متعددة الجنسية لها ثقلها في استثمارات نفطية في العراق بشكل عام ، وفي حقول مشتركة مع دول الجوار كإيران والكويت والتي للعراق مشكلات حدودية معهما ، يعد ذا بعد استراتيجي على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، وقد يكون سبباً لخفض معدلات التوتر على الحدود مع الدول المجاورة .

ثانياً. سلبيات جولات عقود التراخيص النفطية :

١. تم التعاقد مع الشركات الاجنبية بمعزل عن قانون حماية الثروة الهيدروكربونية رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥ ، والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧، وقانون ٢٢ لسنة ١٩٩٧ ، علماً ان هذه القوانين لا تزال سارية المفعول بانتظار إقرار مسودة قانون النفط والغاز .
٢. تتقاطع جولات التراخيص مع مشروع قانون النفط والغاز المعروض حاليا على مجلس النواب للتصويت عليه وكذلك مسودة قانون شركة النفط الوطنية ، كما إن الدستور العراقي لا يعطي الحق لوزارة النفط أو للحكومة العراقية بتوقيع هذه العقود إلا بإصدار قانون يصدر عن البرلمان العراقي .
٣. وما يؤخذ على جولات التراخيص إنها شملت أهم وأكبر الحقول النفطية في العراق وهذه الحقول تمت دراستها بكثافة سابقا ولاحقاً وعلى سبيل المثال ، إن الحقول التسعة التي عرضت في جولة التراخيص الأولى يبلغ مجموع احتياطيها أكثر من (٥٠%) من احتياطيات العراق النفطية ،وبخاصة إن كوادر وزارة النفط العراقية على اطلاع بكل تفاصيلها وقادرة على إدارتها وتطويرها [٤٦].

وعلى الرغم من ذلك ، فان عقود الاستثمار التي وقعت عبر الجولات الأربع ، سواءً أكان ذلك بجوانبها الفنية أو بتطبيقاتها الاستكشافية ، تمثل بدايات لإرساء نمط جديد من الاستثمار في القطاع النفطي قائم من حيث المضمون العام ،على مبادئ التنافس الاقتصادي بهدف زيادة الإنتاج والتصدير العراقي في المدى المنظور . وفي كل الحالات فان طاقات العراق لاتزال بحاجة وفقا لهذا التوجه للقيام بجولات أخرى خامسة وسادسة ولربما أكثر من ذلك ، وبما يتناسب مع ضخامة الإمكانيات النفطية في العراق .

٤. **مصافي النفط :** يمتلك العراق العديد من المصافي النفطية المنتشرة في مختلف محافظات العراق ومن أهمها مصفى الدورة في بغداد ومصفى البيجي في محافظة صلاح الدين ومصافي البصرة ونينوى وغيرها . وقد بلغت قدرات التصفية لمصافي العراق عام ٢٠٠١ قبل الاحتلال الأميركي بنحو (٧٤٠) ألف برميل يومياً، وكانت تغطي الاستهلاك المحلي ، فيما حافظت على هذا المستوى للسنوات اللاحقة وحتى عام ٢٠٠٤ ، وفي عام ٢٠٠٥ بلغت هذه الطاقة بنحو (٧٤٣) ألف ب/ي ، وأخذت بالتصاعد التدريجي لتصل عام ٢٠٠٨ بنحو (٧٥٤) ألف ب/ي ثم إلى (٩٢٤) ألف ب/ي في عام ٢٠١١[٤٧].

ومع ذلك فأن إمكانيات التصفية لا تزال قاصرة عن تلبية متطلبات السوق المحلي والتي تزايدت في السنوات الأخيرة ، حيث لا يزال العراق يعاني ومنذ عشر سنوات من نقص في الكميات المعروضة في الأسواق المحلية من المشتقات النفطية ، وذلك لاعتبارات عديدة في مقدمتها تقادم مصافي النفط العراقية وعدم قدرتها من تلبية الاحتياجات المحلية . ولمعالجة ذلك باشرت وزارة النفط العراقية بإنفاق ما بين (٢٠٠ــ٢٥٠) مليون دولار شهرياً ، أي بكلفة تصل إلى ثلاثة مليارات دولار سنويا لاستيراد المشتقات النفطية من الدول المجاورة [٤٨]. وقد أكد السيد عصام الجلبي الخبير الدولي في قطاع الطاقة ووزير النفط العراقي الأسبق إن مجموع المبالغ التي صرفتها الحكومات العراقية على استيراد المشتقات النفطية والغاز خلال السنوات العشر الماضية بلغت (٣٠) مليار دولار أميركي [٤٩].

٥. **تطوير طاقات التصدير :** أكدت وزارة النفط العراقية بأن لديها مشاريع لزيادة طاقاتها التصديرية إلى خمسة ملايين برميل يومياً من البصرة حيث يجري العمل على تهيئة ميناء البصرة الكبير على محورين : الأول، ينفذ بموارد الوزارة ويتضمن مد أنبوبين بحريين بمسافة (٦٠) كم ونصب ثلاث عوامات. والثاني من خلال الاستفادة من قرض ياباني ويتضمن مد أنبوب ثالث ونصب عوامة رابعة ، مع وجود نيه لإضافة عوامة خامسة . وقد تم استكمال المراحل المهمة لمشروع المحور الأول حيث بدأت أعمال مد الأنابيب ، كما يوجد مشروع مكمّل وهو مد أنبوب آخر من مواقع الإنتاج في مدينة الفاو لربطها بالأنابيب البحرية المعدة للتصدير ، مما يعني وجود منظومة جديدة لتصدير حوالي مليون برميل إضافي ، كما تم إجراء أعمال صيانة على منظومة التصدير الحالية بحيث أمكن رفع طاقتها إلى (١,٧٥) مليون برميل يومياً.وعلى المدى البعيد تعمل وزارة النفط العراقية على إنشاء منظومة تصدير عبر سوريا يتم فيها مد ثلاثة خطوط أنابيب ، بينما يتم العمل على إعادة تأهيل منظومة أنابيب النقل إلى تركيا التي تعمل بطاقة تصدير تقدر بـ (٦٥٠) ألف برميل يومياً ، وبحيث تتم زيادة طاقتها إلى مليون برميل يومياً، مما يعني أن المنظومات الثلاث ستتيح للعراق تأمين طاقة تصديرية تقدر بقرابة (١٠) ملايين برميل يومياً على المدى البعيد تزامناً مع الزيادة التدريجية للإنتاج النفطي في العراق [٥٠].

ثالثاً. المعوقات التي تواجه الاستثمار النفطي في العراق :

١. **التحدي الفكري:** يُعد التحدي الفكري من التحديات الجوهرية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق ، سواءً أكان ذلك في القطاع النفطي أو في بقية قطاعات الاقتصاد العراقي الأخرى، وبخاصة ما يتعلق ببعض الاعتقادات الفكرية ، على إن هذا النوع من السلوكيات يمكن أن تتطفل على بنية الاقتصاد الوطني للبلد وتنال من سيادته الوطنية بعد جره إلى جوانب لا تتسق والنمط الاقتصادي أو الاجتماعي ، بل حتى النمط السياسي الذي ينتهجه هذا البلد أو ذلك . وهكذا فأن التحدي الفكري هو في صميم التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق في المرحلة الراهنة كون التركيبة الفكرية للمجتمع العراقي، ولنخبه السياسية والاقتصادية ، ظلت ولفترة طويلة منغلقة على ذاتها تحت وطأة نظم سياسية شمولية وتطبيقات اقتصادية لم تتكيف في توجهاتها مع سياسات الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي[٥١] ، وظل هاجس الخوف والتحسب من التعامل مع المستثمر الأجنبي في العراق مسيطراً على العديد من النخب السياسية التي اعتلت دست الحكم في بغداد ، وبخاصة إن القطاع النفطي يمثل اكبر القطاعات الاقتصادية في العراق من حيث الحجم والتأثير الاقتصادي والمالي في البلاد.

٢. **المشاكل الاقتصادية :** تتلخص المشاكل الاقتصادية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق باتجاهين :

الأول ، داخلي: ويتمثل بوجود تصور بكون الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاقتصادية بشكل عام وفي القطاع النفطي في العراق على وجه التخصيص، يعكس سلوك اقتصادي يجلب أعباء للدولة في زيادة تحولاتها من العملات الأجنبية فينعكس سلباً على ميزان مدفوعات البلد في جانب الأصول من الاحتياطيات للعملة الأجنبية ، فضلاً عن تحويل الأرباح للشركات الأم ، وكذلك مدفوعات قيم مستلزمات التكنولوجيا المستوردة ضمن أسلوب النقل التقليدي وليس أسلوب التطويع والتطوير الذي تعتمده التنمية بكل مراحلها . كما إن الاستثمار الأجنبي قد يشيع الفساد السياسي والإداري من خلال تعميم أساليب الرشوة أو منح الامتيازات غير النزيهة ، لتحقيق مآرب خاصة ، فضلاً عن إفساد أنماط الحياة الاجتماعية والثقافية في إطار نمط محاكاة الاستهلاك المقلد ، والذي يجعل

من المجتمع مهيأ للحصول على الإنتاج الجاهز والمعبأ أجنبياً من دون الطموح نحو التغيير في الهيكل الإنتاجي للدولة [٥٢].

الثاني ، خارجي : ويتمثل بالمنافسة الاقتصادية التي تتأتى جراء زيادة الإنتاج النفطي كنتيجة للاستثمار النفطي في العراق بين العراق وإيران. وبعد توقيع العراق اتفاقات عقود التراخيص مع شركات النفط العالمية في عام ٢٠٠٩ لرفع إنتاج العراق النفطي ، بدأ العراق وإيران سلسلة من حروب "الاحتياطيات" ، حيث قام كل من الطرفين تباعاً بإعادة التحقق من حجم احتياطياته النفطية المؤكدة ، حيث تعد الاحتياطيات المؤكدة أمر حساس بين أعضاء منظمة الأوبك باعتبار إن الاحتياطيات تعد أمر رئيسي في تحديد حصة الإنتاج التي يستحقها كل عضو . ففي أواخر ٢٠١٠ رفع العراق تقديرات احتياطيه المؤكد من النفط الخام إلى (١٤٣,١) مليار برميل بزيادة (٢٥%) . وبعد ذلك بأسابيع أعلنت إيران بأن احتياطها من النفط يبلغ الآن (١٥٠,٣) مليار برميل بزيادة قدرها (٩%) عن التقديرات السابقة ، وأهمية زيادة الاحتياطيات المؤكدة كون حصص الإنتاج التي تقررها الأوبك تتبع بضوء ما يمتلك البلد من احتياطيات نفطية مؤكدة ، مما يثير التنافس بين الدولتين في هذا الميدان [٥٣].

٣. **المعوقات القانونيـــة:** على الرغم من إصدار مجلس النواب العراقي السابق والذي انتهت مهامه منذ ٢٠١٠/٣/٧ العديد من القوانين طيلة السنوات الأربع الماضية ،إلا انهُ أخفق في إصدار قانون النفط والغاز ، رغم عرض مسودة القانون المقترح على مجلس النواب لثلاث مرات ومع ذلك اعتمدت مسودة قانون النفط والغاز المقترح على عدة مواد بالدستور العراقي الجديد ، وبخاصة المواد (١١١و١١٢و١١٥) وقد مثل التباين باختلاف تفسير مواد الدستور أول التحديات التي واجهت مسودة القانون الجديد ، حول مسؤولية إدارة الحقول الحالية والمستقبلية .من قبل الحكومة المركزية أم المحافظات .وقد اعتمدت مسودة قانون النفط والغاز الجديد على عدة مواد بالدستور العراقي الجديد الذي أقر عام ٢٠٠٥ وأهمها المواد (١١١و١١٢و ١١٥) والتي تم استعراض نصوصها في المبحث السابق [٥٤] .

٤. **المعوقات الأمنية :** يشكل استقرار الوضع الأمني أحد أهم العناصر الجاذبة للاستثمار الأجنبي ، فيما يؤدي اضطرابه إلى ابتعاد المستثمرين الأجانب عنه . وبشأن العراق فقد تعرض لخسائر اقتصادية عالية جداً ، سواءً أكان ذلك في رأس المال البشري أم البنى التحتية ،جراء الاحتلال العسكري الأميركي له عام ٢٠٠٣ ،وعدم استقرار الوضع الداخلي للسنوات اللاحقة ، مما شكل معوقاً للاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي ،ويمكن إيجاز جانب من تداعيات اضطراب الوضع الأمني في العراق بالاتي :

- بلغ عدد القتلى المدنيين في العراق (١٢٨,٠٠٠) إلف مدني من بين (١٦٢,٠٠٠) ألف قتيل سقطوا بين سنتي (٢٠٠٣ ــ ٢٠١١)، في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية في العراق .
- يبلغ عدد النازحين في العراق أكثر من (٣) ثلاث ملايين عراقي منذ سنة ٢٠٠٣ وأصبحوا لاجئين أو مشردين داخلياً ، ولم يعودوا إلى ديارهم ، مما أدى إلى اضطراب النشاط الاقتصادي في العراق .
- أحدثت الحرب دماراً كبيراً في البنى التحتية ، ولا تزال البلاد تُعاني شللا في الخدمات الأساسية ، رغم جهود إعادة الأعمار المحلية والدولية . وقد استغرقت عودة الإنتاج النفطي إلى مستواه السابق عدة سنوات ، ولا تزال مُعدلات البطالة في العراق مرتفعة ، إذ بلغت (٢٨%) في سنة ٢٠١١ بحسب تقديرات الأمم المتحدة ، ما يشير إلى الاضطراب الذي يحول دون عودة الحياة الاقتصادية العادية [٥٥].

٥. **الخلافات بين الحكومة المركزية مع الحكومة المحلية في إقليم كردستان :** تتركز الخلافات بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية في إقليم كردستان في العديد من المواضيع والتي تشكل بمجملها تحديات لتطور الاستثمار النفطي في العراق ، ومن أهمها الآتي :

أ. **المناطق المتنازع عليها** [٥٦] **:** تُشكل مطالبة القيادات الكردية في شمال العراق بضم كافة المناطق التي يقطن بها أكراد في خمس محافظات وهي: نينوى ،كركوك ،صلاح الدين ديالى ومحافظة واسط)، وهو ما يبعث على عدم الشعور بالنوايا الحسنة للعيش المشترك في بلد موحد يعيش العراقيون فيه متآخين تجمعهم المواطنة الواحدة ، وهذه المواطنة دفعت الأقليات الاثنية والطائفية إلى التفكير بنفس الأسلوب ، الأمر الذي عرّض وحدة العراق إلى خطر التقسيم الحقيقي ، ففي قضاء سنجار يسكن اليزيديون والكرد والعرب والتركمان والمسيحيون وتضم منطقة عقره أغلبية مسيحية وقليلاً من العرب ، أما كركوك فتحتضن العرب والتركمان والمسيحيين أما قضاء خانقين فيضم الأكراد والعرب . ويعيش في مندلي وبدرة الأكراد والعرب . ويتضح أن هذا الشريط من خريطة العراق الجغرافية يمثل أقليماً ذا تنوع أثني كبيراً جداً ومن غير الممكن اعتباره أقليماً كردياً والسعي إلى ضمه إلى إقليم كردستان العراق[٥٧].

ب. **السياسة النفطية لإقليم كردستان :** سعى الأكراد لوضع سياسة نفطية مستقلة وقد اتخذوا خطوات هامة لتحقيق تلك الغاية بوضعهم مسودة لقانون نفط خاص بهم في عام ٢٠٠٧ وتوقيع (٤٠) عقداً مع شركات نفطية عالمية ، حيث عرضت معظم أراضي إقليم كردستان العراق ولجزء كبيره من المناطق المتنازع عليها من أجل التنقيب ، ودون مشاركة الحكومة المركزية في بغداد أو موافقتها. وبضمنها توقيع شركة "أكسون موبيل"، وهي أكبر شركة نفط في العالم لعقود تتعلق باستثمار ستة حقول نفطية ، ومنها حقلين (باشقة وقرهنجير) والواقعين بشكل كامل في المناطق المتنازع عليها ، وحقل ثالث (حقل القوش) الذي

يتجاوز المناطق المتنازع عليها [٥٨]. وقد رفضت الحكومة المركزية هذه السياسة ، إذ كرر الدكتور حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ، ولعدة مرات بأن الحكومة المركزية تعتبر عقود الإنتاج المشترك التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان "غير قانونية " وانه إذا تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين ، فأن حكومة الإقليم ينبغي أن تحولها إلى اتفاقيات خدمات فنية معيارية [٥٩]. وهذا أمر يمكن أن توافق عليه الشركات ، إلا أن حكومة الإقليم يمكن أن تعارض ذلك لأنه سيحد من استقلالها عن الحكومة المركزية.

٦. **تعثر الاستثمار في الحقول الحدودية:** شكلت الحقول النفطية في المناطق الحدودية نقطة اهتمام حيوية لكل من العراق وإيران ، والعراق والكويت ، وبشأن إيران فقد شهدت العلاقات بين الدولتين عقود من العلاقات المثيرة بين البلدين ، والتي بلغت ذروتها في الحرب الإيرانية العراقية والتي استمرت ثمان سنوات (١٩٨٠ــ ١٩٨٨)، وبعد الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان "ابريل" ٢٠٠٣، باشر العراق وإيران العمل لحل القضايا العالقة بين البلدين ، وبضمنها وجود (٢٣) حقلاً نفطياً عراقياً تقع في مناطق قريبة من الحدود العراقية الإيرانية ، ومن ضمنهما حقلي بدرة ومجنون . ومما لاشك فيه وجود إختلافات بشأن كيفية تقسيم البنى الجيولوجية للآبار النفطية المقسومة بالحدود العراقية الإيرانية مع إختلاف أنظمة التعاقد وأساليب الاستثمار في القطاع النفطي بين الدولتين مما يُنذر باحتمالات حصول توترات مستقبلية بين الدولتين [٦٠].

أما بشأن الكويت ،فأن أحد الأسباب المباشرة للحرب بين العراق والكويت في آب " أغسطس" ١٩٩٠ ، اتهام العراق للكويت بسرقة النفط من حقل الرميلة العراقي باستخدام طريقة الحفر الأفقي عبر الحدود الدولية ، وعلى الرغم من مرور عشرين عاماً على تلك الحرب ، إلا إن هذه المشكلة لا تزال معلقة دون حل نهائي بين الدولتين حتى الوقت الحاضر. وفي كانون الأول "ديسمبر" ٢٠١١ أعلنت الحكومة العراقية بأن هناك (١٠) حقول نفطية في المناطق الحدودية العراقية الكويتية لا تزال بحاجة لرسم حدود دولية بينها ، ولن يتم استخراج النفط من هذه الحقول إلا بعد إيجاد آليات مشتركة بين البلدين [٦١].

الخاتمـــــة

أولاً. الاستنتاجات :

١. تزامن تطبيق عقود الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق، وبمختلف أنواعها منذ إكتشاف النفط في عام ١٩٢٧ ، وعلى مدار ثماني عقود خلت وحتى الوقت الحاضر، وقد عكست هذه الاستمرارية تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية متداخلة ومركبة وبخاصة في ظل إختلاف الرؤى السياسية لأنماط الاستثمار النفطي مع تغيير الأنظمة السياسية التي توالت على رأس السلطة في بغداد خلال المدة المذكورة . وبسبب الحروب التي حدثت في العراق خلال العقود الثلاث الأخيرة وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية،مما أدى إلى تشتت غالبية الخبرات الفنية والتكنولوجية والجيولوجية المكتسبة التي يتطلبها القطاع النفطي وعدم مواكبتها للتطورات الحديثة في هذا الميدان .

٢. تسارعت نسبة مُساهمته الموارد المالية النفطية في الموازنة المالية الاتحادية حتى وصلت بعد عام ٢٠٠٣ إلى (٩٥%) من الأصول المالية لموازنة الدولة . وتعكس هذه النسبة المرتفعة مؤشر سلبي جداً بسبب هيمنة القطاع النفطي على الموارد المالية المتاتية من بيع النفط الخام على حساب بقية القطاعات الاقتصادية ، ومن ثم تحويل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي بأمتياز. ولخضوع أسعار سلعة النفط الخام لآليات تسعير تتداخل فيها تأثيرات العرض والطلب ، والمضاربات في الأسواق الدولية إلى جانب تأثيرالاحداث السياسية ، وعندئذ يصعب من الناحية العملية تثبيت كمية الموارد المالية المتاتية من بيع النفط الخام في الأسواق الدولية.

٣. إن وجود نوعين لعقود الاستثمار النفطي الأجنبي في العراق ،الأول يطبق من قبل الحكومة المركزية في بغداد ،والثاني يطبق من قبل الحكومة المحلية في إقليم كردستان وكلا النمطين يختلفان من حيث الرؤى السياسية والصياغات القانونية ، ودون وجود أي صيغة تنسيق بين الجهتين ، سواءً أكانت سياسية أو اقتصادية أو قانونية ، مما يشكل ظاهرة خطيرة قد تقود في نهاية المطاف إلى تصادم الإرادتين، وعندئذ قد تحصل تداعيات لا تُحمد عقباها .

٤. هناك إشكالية مركبة تشريعية وسياسية واقتصادية ، قوامها التباين في تفسير الدستور العراقي الجديد المطبق حالياً منذ عام ٢٠٠٥،جعلت من موضوع توقيع عقود الاستثمار النفطي معضلة قابلة لأن تسبب خلافات سياسية خطيرة ، وبخاصة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان بالوقت الحاضر ومع الأقاليم والمحافظات في حالة التوسع في أنماط الاستثمار النفطي في المدى المنظور .

٥. لاتزال عقود الاستثمار النفطية التي تم توقيعها من قبل الحكومة المركزية في بغداد عقب جولات التراخيص النفطية ، وكذلك العقود الموقعة من قبل الحكومة المحلية في إقليم كردستان غير واضحة المعالم ،لاختلاف أسسها القانونية ولكونها لم تحض بمصادقة مجلس النواب العراقي مما يُضيف مشكلة

لاحقة للبلاد ، قد تكون محور لخلافات جديدة بين الكتل السياسية أو بين العراق والشركات الاستثمارية الاجنبية التي وقعت هذه العقود.

٦. إنَّ ضخامة ما يمتلكه العراق من إحتياطيات نفطية هائلة ،إلى جانب انفراده بموقع إستراتيجي مُتفرّد(Unique)، أدى إلى تزايد إهتمام القوى الخارجية المؤثرة في السياسة الدولية.وقد أفرز هذا الاهتمام تداعيات سياسية واقتصادية وعسكرية مُتداخلة (Interdependence) وخطيرة على العراق ودول منطقة الشرق الأوسط المنتجة للنفط بعد انتقال ميادين المنافسة الاقتصادية والصراع السياسي والعسكري بين القوى الفاعلة والمؤثرة في السياسية الدولية على النفط العراقي إلى مرحلة جديدة بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ .

٧. ستؤدي عقود الاستثمار النفطي الموقعة بين الحكومة المركزية والشركات الاجنبية بموجب جولات التراخيص إلى زيادة كميات الاحتياطي النفطي المكتشفة وكذلك زيادة الإنتاج النفطي العراقي في المدى المنظور، مما يؤدي إلى تنافس اقتصادي حاد بين العراق والدول المنتجة للنفط داخل منظمة (الاوبيك) وبخاصة بين العراق وإيران من جهة والعراق والسعودية من جهة أخرى . ولاسيما أن كمية الاحتياطيات النفطية هي المعيار المتبع من قبل منظمة (الاوبيك) في توزيع حصص الإنتاج بين الدول الأعضاء

ثانياً. المقترحات : في ضوء ما تقدم ، نقترح الأتي :

١. تتطلب ظروف العراق كبلد يمتلك إحتياطيات نفطية ضخمة إيجاد آليات دستورية تحظى بقبول كافة الإطراف السياسية مع الأخذ بنظر الاعتبار مصلحة الشعب العراقي لتوحيد الأسس التشريعية ، إبتداءاً من تعديل مواد الدستور العراقي المختلف عليها، وإصدار قانون جديد لاستثمار النفط والغاز بهدف تهيئة بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة للقطاع النفطي .

٢. إتباع المرونة السياسية مع الدول المجاورة للعراق كافة وبالتنسيق مع الأطراف الإقليمية والدولية بهدف السعي لإيجاد حلول عادلة وشفافة لمشاكل استثمار وإدارة الحقول النفطية الحدودية المكتشفة والبالغة (٢٣) حقلاً حدودياً مع إيران و(١٠) حقول حدودية مع الكويت.

٣. ضرورة وضع خطة تنمية وطنية تأخذ بنظر الاعتبار ضرورة تنويع وتنشيط القطاعات الأخرى للاقتصاد العراقي ، وذلك بهدف تخفيف الاعتماد الكامل على الموارد المالية المتأتية من قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي، وبخاصة القطاع الصناعي والزراعي والسياحي ، وبما يعزز التكامل بين القطاعات الاقتصادية في البلاد .

٤. العمل على تضمين عقود الاستثمار النفطية الموقعة مع الشركات الاجنبية بنودا ملزمة لإشراك أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة من العراقيين من الموظفين والمهندسين والفنيين والإداريين والعمال للعمل مع الشركات النفطية الاجنبية التي تعمل في مختلف مناطق العراق ، بهدف تقليل نسب البطالة من جهة ولاكتساب الخبرة الفنية والمهنية من جهة أخرى .

هوامش البحث:

---

(١). خضير عباس احمد النداوي ، التحديات التي تواجه مسودة قانون النفط والغاز الجديد في العراق ، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد** (١١) **العدد الأول** ، (القادسية : كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٩)، ص ١١٤.

(٢) .د.إسماعيل نوري الربيعي ، الجذور التاريخية لامتيازات النفط العراقي ، **مجلة السياسة الدولية ، العدد** ١٦٨ (القاهرة ،مؤسسة الأهرام نيسان / أبريل ٢٠٠٧) ، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (**الإنترنت**) **على الرابط**: http://www.elaph.com/ .

(٣) د.حافظ برجاس ، **الصراع الدولي على النفط العربي** ،ط١ (بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، ٢٠٠٠)، ص١٥٧ .

(٤). جمهورية العراق، وزارة التخطيط، **خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ ــ ٢٠١٤، بغداد، كانون الأول** " ديسمبر" ٢٠٠٩، ص٧٨.

(5). Iran –Iraq war (1980-1988). Retrieved 12 December 2011. It is available at: www.Global security.org.

(6).www.Openoil.net/ wiki/ ar/index

(7). www.Openoil.net/ wiki/ ar/index

(٨). د. أحمد عمر الراوي، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بال**عراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد** ١٧ (**بغداد**: كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد ، ٢٠١١)، ص ٢١٦.

(٩). جمهورية العراق، وزارة التخطيط، **خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ ــ ٢٠١٤، بغداد، كانون الأول** " ديسمبر" ٢٠٠٩، ص٧٨.

(١٠). لتفاصيل أكثر انظر تصريحات الدكتور حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء العراقي ، والمنشورة في صحيفة **الشرق الأوسط ، لندن في ٢٠١٢/١٠/٥، وكذلك** التقرير السنوي لنشرة شركة النفط البريطانية بي بي والمنشور قي شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) **وعلى الرابط:** Review of world Energy www.Bp.Statistical ,June,2013,p6.

(١١). وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيات المعلومات ، بغداد ، **خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق** ، الجزء الأول ، التقرير التحليلي ، ٢٠٠٦،ط١، ص١٩٤ .

(١٢) لمزيد من التفاصيل أنظر دراسة د. **عصام الجلبي** : وزير النفط العراقي الأسبق والموسومة : **قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية والمقدمة إلى ندوة مستقبل العراق في تموز ٢٠٠٥** في مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص٣.

(١٣). أنظر تصريحات الدكتور حسين الشهرستاني حول ارتفاع احتياطي النفط الخام في العراق والمنشورة في **صحيفة الصباح العراقية ، في ٥** تشرين الأول " **أكتوبر**" ٢٠١٢.

(١٤). تتراوح تكاليف أنتاج برميل النفط كمعدل مابين (١ــ ٢) في مُعظم دول الخليج العربي، وفي فنزويلا (٥) **دولارات**، وفي روسيا ما بين (٢,٥ ــ ٤,٨) دولار ، وفي بحر قزوين (١٢ــ١٣) دولار ، وفي بحر الشمال البريطاني (١١) **دولار** ، للتفاصيل ، انظر : عبد الفتاح دندي ، توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصة الأقطار الأعضاء منه ، **مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد** (٣٥) **العدد** ١٣١(الكويت : منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول "**الاوابك**" خريف ٢٠٠٩،) ، ص٢١.

(١٥). **عصام الجلبي ، : قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية** ، ، بيروت ، ص٣.

(١٦). لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى تصريحات وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني ، عن احتياطيات العراق النفطية الجديدة ،والمنشورة في **صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ، ٢٠١٠/١٠/٥.**

(17). EIA, **Country Analysis Briefs, Iraq** .It is available at, www.eid.doe.gov.

(١٨).لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى تصريحات نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ، عن أحتياطيات العراق النفطية الجديدة ،والمنشورة في **صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ، ٢٠١٠/١٠/٥.**

(١٩). خضير عباس النداوي ، السياسة النفطية في العراق بعد ٢٠٠٣ بين المحددات السياسية والإبعاد الاقتصادية ، **مجلة آراء حول الخليج ، العدد** ٦٨ (دُبي : مركز الخليج للأبحاث ، أيار "مايو" ٢٠١٠)، ص٦٣.

(20). Bp **Statistical Review of World Energy**, June, 2012, P, 20. It is available at: statistical review. /www.bp,com

(٢١). د. جعفر ضياء جعفر ، ود.نعمان النعيمي ،**برنامج أعادة الاعتمار التجربة والتطلعات** ، دراسة مقدمة لندوة مستقبل العراق بمركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز" يونيو" ،٢٠٠٥،ص٧.

(٢٢). د. نبيل جعفر عبدالرضا، **اقتصاد النفط،ط** ١(بيروت : دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١١)، ص١٢٤.

(٢٣). لمزيد من التفاصيل انظر: جمهورية العراق، مجلس الوزراء العراقي، **دستور جمهورية العراق،ط٢** (بغداد: نسخة منقحة صادرة عن مجلس الوزراء، نيسان" ابريل" ٢٠٠٦) **الصفحات**، ٢١، ٢٤، ٥٣، ٥٤، ٥٦.

(٢٤). د. حامد عبيد حداد ، التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق ، **مجلة قضايا سياسية ، العدد الخامس عشر** (بغداد : إصدار كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨) ص١٣٧.

(٢٥) .لتفاصيل أكثر انظر: **نوري كامل المالكي، برنامج الحكومة العراقية، والمنشور على الموقع الرسمي لمجلس** الوزراء العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) **وعلى الرابط:** .www.cabinet.iq/raqigovprogram.htm

(٢٦). **قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والمنشور في الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي على** شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) **على الرابط:** www.parliment.iq.

(٢٧). جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، **خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ــــ ٢٠١٤** ، بغداد، كانون الأول "ديسمبر"٢٠٠٩، ص٨٢.

(٢٨). يعترف الحاكم الأميركي المدني للعراق بول برا يمر في كتابه" عام قضيته في العراق" بان القوات الأميركية أمرت بحراسة موقع وزارة النفط العراقية في بغداد دون غيرها من الوزارات العراقية للتفاصيل انظر : بول برا يمر ، **عام قضيته في العراق** ، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت : **دار الكتاب العربي** ، ٢٠٠٦) .ص ٢٩.

(٢٩). د. احمد عمر الراوي ، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق ، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد** ١٧ (بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠١١)، ص٢١٨.

(٣٠) . بول برا يمر ، **عام قضيته في العراق** ، مصدرسابق ، ص ٢٩ .

(٣١). لمزيد من التفاصيل انظر: رسالة السيد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي المؤرخة في ٢٠٠٨/٢/٢٧، والمرفقة مع قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (١٨٥٩) في ٢٠٠٨/١٢/٢٢ والمنشور على الموقع الرسمي لمجلس الأمن الدولي في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)وعلى الرابط: www.un.org

(٣٢) . د. عبد الصمد سعدون الشمري ود. خضير عباس النداوي، اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد ٢٠٠٣ في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد (٦٨) ، مجلة كلية الدارة والاقتصاد بجامعة بغداد ،٢٠١٢، ص ٢٦٠.

(٣٣). وليد خدوري ، أهمية النفط لاحتلال العراق ، صحيفة الحياة ، لندن ، ٢٠١٣/٣/٢٤.

(34).First Oil Bid Round : The Greatest Show on Earth , wiki leaks ,22June ,2009.

(35).Oil Companies Making Moves in Iraq , Investopedia,18Junary 2010.

(36). Iraq to Develop Maysan oil Field with Chinese Firms , Investors in Iraq, 3 October ,2010.

(٣٧). تقويم النفط العراقي .. الدليل المرجعي ، إصدار (Openoil) منظمة لاستشارات في أبحاث الطاقة ، برلين ، ص ٥٥،منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط : www.iraq.wiki.openoil.net

(38). Gas Field Bid Round in Iraq :Success with Risk, Middle East Economic Survey 27 December 2010.

(39).Iraq inks final deal Skorea s KOGAS, Yahoo! News 13 October 2011.

(٤٠). تقويم النفط العراقي .. الدليل المرجعي ، مصدر سابق ، ص ٥٧.

(41).Mansuriyah Contract Area – Bidding Result , Petroleum Contracts and Licensing Directorate 20 October 2011.

(42).Siba Contract Area- Bidding , Petroleum Contracts and Licensing Directorate 20 October 2011.

(٤٣). التقرير السنوي للأمين العا٦٠٠٠م لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الاوابك) ، الكويت ، ٢٠١١، ص ١٣١.

(٤٤). تقويم النفط العراقي .. الدليل المرجعي ، مصدر سابق ، ص٦٠.

(٤٥). صحيفة المدى ، بغداد ، ٢٠١٣/١/٢٧.

(٤٦). د. عمرو هشام محمد ود. مثنى مشعان المزروعي ، جولات حقول النفط العراقية ما لها وما عليها ، مجلة أراء حول الخليج ، العدد ٦٨ (أبوظبي : مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٢٠)، ص٦٧.

(47). Bp statistical Review of World Energy June 2012, P16, It is available at :www.bp,com/ statisticalreview.

(٤٨). خضير عباس النداوي ، السياسات النفطية في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة أراء حول الخليج ، العدد ٦٨(دبي : مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠١٠) ، ص ٦٤.

(٤٩). صحيفة الزمان ، لندن ،٢٠١٣/٣/١٣.

(٥٠). منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الاوابك) ، تقرير الأمين العام السنوي ، الكويت ،٢٠١١، ص ١٣٣.

(٥١). د. عبد الصمد سعدون الشمري ، التحديات والمعوقات البنيوية أمام فرص الاستثمار الأجنبي في العراق، نشرة أوراق سياسية ، العدد ٢٥ ، تصدر عن كلية العلوم السياسية بجامعة الموصل ، العدد ٢٥ ، ٢٠٠٨، ص٢.

(٥٢) . د. عبد الصمد سعدون ألشمري ، التحديات والمعوقات البنيوية أمام فرص الاستثمار الأجنبي في العراق، مصدر سابق ، ص٦.

(٥٣). تقويم النفط العراقي ، الدليل المرجعي ، مصدرسابق، ص٩٠.

(٥٤). جمهورية العراق ،مجلس الوزراء، دستور جمهورية العراق،ط٢، نيسان، ٢٠٠٦، ص٥٤، ٥٥، ٥٦.

(٥٥). معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠١٢، ترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠١٢)، ص ص ٤٨ و٢١٩.

(٥٦). خلال الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ ، اندفعت قوات الأمن الكردية وسيطرت على مناطق اعتبرتها جزءً من كردستان. وفي دستور عام ٢٠٠٥ ، سميت هذه المناطق ((مناطق مُتنازع عليها))، تتم تسوية وضعها من خلال عملية "تطبيع " تتكون من عدة خطوات أهمها ، أجراء تعداد عام للسكان ، واستفتاء شعبي قبل نهاية عام ٢٠٠٧ . في حين أن بعض العرب غادروا أو هجّروا من المناطق المتنازع عليها ، وعاد العديد من الأكراد المهجرين ، فأن التعداد والاستفتاء العام لم يُجريا ، وبقيت المشكلة مُعلقة حتى الوقت الحاضر . للتفاصيل انظر : Crisis Group Middle East Report N

56, Iraq and the Kurds: The Brewing Battle over Kirkuk (18 July 2006 2006).

(٥٧). د. عبد الكريم جابر العيساوي ، الحكومة العراقية المقبلة .. المحددات الداخلية والخارجية ، **مجلة آراء حول الخليج العدد ٦٨** (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠١٠)، ص ٤٧.

(58). Crisis Group Middle East Report N 120,10 April 2012,p6.

(59).Ibd,p 20.

(٦٠). تقويم النفط العراقي ، الدليل المرجعي ، مصدر سابق ، ص٩١.

(٦١).تقويم النفط العراقي ، الدليل المرجعي ، مصدر سابق ، ص٩٩.

مصادر البحث :

أولاً. المصادر العربية :

١. د.إسماعيل نوري الربيعي ، الجذور التاريخية لامتيازات النفط العراقي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٨ (القاهرة ،مؤسسة الأهرام نيسان / أبريل ٢٠٠٧) ، والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (**الإنترنت**) **على الرابط**: http://www.elaph.com/ .

٢. د. أحمد عمر الراوي، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٧ (**بغداد**: كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد ، ٢٠١١).

٣. بول برايمر ، عام قضيته في العراق ، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت : **دار الكتاب العربي** ، ٢٠٠٦) .

٤. د.حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، ط١ (بيرون ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، ٢٠٠٠).

٥. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ ــ ٢٠١٤، **بغداد ، كانون الأول** " ديسمبر" ٢٠٠٩ ،

٦. د. جعفر ضياء جعفر ، ود.نعمان النعيمي ،برنامج أعادة الاعتمار التجربة والتطلعات ، دراسة مقدمة **لندوة** مستقبل العراق بمركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تموز ،٢٠٠٥.

٧. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ ــ ٢٠١٤، **بغداد ، كانون الأول** " ديسمبر" ٢٠٠٩ ، ص٧٨.

٨. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيات المعلومات ، بغداد خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، الجزء الأول ، التقرير التحليلي ، ٢٠٠٦.

٩. جمهورية العراق، مجلس الوزراء العراقي، دستور جمهورية العراق، ط٢ (**بغداد: نسخة مقحة صادرة عن** مجلس الوزراء، نيسان" ابريل" ٢٠٠٦).

١٠. جمهورية **العراق ،قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والمنشور في الموقع الرسمي لمجلس النواب** العراقي على شبكة المعلومات الدولية (**الانترنت**) **على الرابط**: www.parliment.iq.

١١. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ــ ٢٠١٤ ، **بغداد، كانون الأول** "ديسمبر"٢٠٠٩.

١٢. جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، دستور جمهورية العراق ، ط٢ ، نيسان ، ٢٠٠٦ ، ص٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦

١٣. جامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨ (**أبوظبي : إصدار صندوق النقد العربي ، كانون الثاني** (يناير) ٢٠٠٩) .

١٤. جريدة الوقائع العراقية، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، بغداد، الأعداد، **٣٩٩٦ في ٢٠٠٥/٣/١٧ و٤٠١٦ في ٢٠٠٦/٢/٢ و٤٠٤٦ في ٢٠٠٧/٣/١٢و٤٠٦٧ في ٢٠٠٨/٣/١٣و٤١١٧ في ٢٠٠٩/٤/١٣و ٤١٤٥ في ٢٠١٠/٢/٢٢و٤١٨٠ في ٢٠١١/٣/١٤.**

١٥. د. حامد عبيد حداد ، التداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق ، مجلة قضايا سياسية ، العدد الخامس عشر (**بغداد** : إصدار كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨)

١٦. حسين الشهرستاني حول ارتفاع احتياطي النفط الخام في العراق والمنشورة في صحيفة الصباح العراقية ، في ٥ تشرين الأول " **أكتوبر**" ٢٠٢٠.

١٧. حسين الشهرستاني ، عن احتياطيات العراق النفطية الجديدة ،والمنشورة في صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ، ٢٠١٠/١٠/٥.

١٨. خضير عباس احمد النداوي ، التحديات التي تواجه مسودة قانون النفط والغاز الجديد في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، **المجلد (١١) العدد الأول** ، (القادسية : كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٠٩).

١٩. خضير عباس احمد النداوي ، السياسة النفطية في العراق بعد ٢٠٠٣ بين المحددات السياسية والإبعاد الاقتصادية ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ٦٨ (**دُبي** : مركز الخليج للأبحاث ، أيار "مايو" ٢٠١٠).

٢٠. تقويم النفط العراقي ، الدليل المرجعي ، اصدرا (Openoil) ـ منظمة استشارات في أبحاث الطاقة ومقرها برلين والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط : www.iraq.wiki.openoil.net
٢١. عصام الجلبي : وزير النفط العراقي الأسبق والموسومة : قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية والمقدمة إلى ندوة مستقبل العراق في مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٥.
٢٢. د. عبد الصمدسعدون الشمري ود. خضير عباس احمد النداوي، اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد ٢٠٠٣ في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد (٦٨) ، مجلة كلية الدارة والاقتصاد بجامعة بغداد ،٢٠١٢.
٢٣. د. عبد الصمد سعدون الشمري ، التحديات والمعوقات البنيوية أمام فرص الاستثمار الأجنبي في العراق، نشرة أوراق سياسية ، العدد ٢٥ ، تصدر عن كلية العلوم السياسية بجامعة الموصل ، العدد ٢٥ ، ٢٠٠٨.
٢٤. د. عبد الكريم جابر العيساوي ، الحكومة العراقية المقبلة .. المحددات الداخلية والخارجية ، مجلة آراء حول الخليج العدد ٦٨ (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠١٠).
٢٥. د. عمرو هشام محمد ود. مثنى مشعلان المزروعي ، جولات حقول النفط العراقية ما لها وما عليها ، مجلة أراء حول الخليج ، العدد ٦٨ (أبوظبي : مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٢٠)
٢٦. عبد الفتاح دندي ، توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصة الأقطار الأعضاء منه ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد (٣٥) العدد ١٣١(الكويت : منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول "الاوابك" خريف ٢٠٠٩،)
٢٧. نوري كامل المالكي، برنامج الحكومة العراقية، والمنشور على الموقع الرسمي لمجلس الوزراء العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط: www.cabinet.iq/raqigovprogram.htm.
٢٨. رسالة السيد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي المؤرخة في ٢٠٠٨/٢/٢٧، والمرفقة مع قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (١٨٥٩) في ٢٠٠٨/١٢/٢٢ والمنشور على الموقع الرسمي لمجلس الأمن الدولي في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)وعلى الرابط: www.un.org
٢٩. وليد خدوري ، أهمية النفط لاحتلال العراق ، صحيفة الحياة ، لندن ، ٢٠١٣/٣/٢٤.
٣٠. تقويم النفط العراقي .. الدليل المرجعي ، إصدار (Openoil) منظمة استشارات في أبحاث الطاقة ، برلين ص ٥٥،منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط : www.iraq.wiki.openoil.net
٣١. التقرير السنوي للأمين العا٦٠٠٠م لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الاوابك) ، الكويت ، ٢٠١١
٣٢. صحيفة الشرق الأوسط ، لندن في ٢٠١٢/١٠/٥.
٣٣. صحيفة المدى ، بغداد ، ٢٠١٣/١/٢٧.
٣٤. صحيفة الزمان ، لندن ،٢٠١٣/٣/١٣.
٣٥. كابي ألخوري، بيانات إحصائية عن الطاقة في الوطن العربي والعالم، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٥٩(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني " يناير" ٢٠٠٩) ص٢٤٤.
٣٦. الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي وعلى الرابط . www.parliamentiq /Iraqi- Concil/
٣٧. د. نبيل جعفر عبدالرضا، اقتصاد النفط، ط ١(بيروت : دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠١١،).
٣٨. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الاوابك)، التقرير السنوي للأمين العام ، الكويت ،٢٠١١.
٣٩. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠١٢، ترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠١٢).

ثانيا. المصادر باللغة الانكليزية :

40..Iran –Iraq war (1980-1988). Retrieved 12 December 2011. It is available at: www.Global security.org.
41.www.Openoil.net/ wiki/ ar/index
42. EIA, Country Analysis Briefs, Iraq .It is available at ,www.eid.doe.gov
43. Bp Statistical Review of World Energy, June, 2012, P, 20. It is available at: www.bp,com statistical review.
44.First Oil Bid Round : The Greatest Show on Earth , wiki leaks ,22June ,2009.
45. Oil Companies Making Moves in Iraq , Investopedia,18Junary 2010.
46.Iraq to Develop Maysan oil Field with Chinese Firms , Investors in Iraq, 3 October ,2010.
47. Gas Field Bid Round in Iraq :Success with Risk, Middle East Economic Survey 27December 2010.

48..Iraq inks final deal Skorea s KOGAS, Yahoo! News 13 October 2011.
49. .Mansuriyah Contract Area – Bidding Result , Petroleum Contracts and Licensing Directorate 20 October 2011.
50..Siba Contract Area- Bidding , Petroleum Contracts and Licensing Directorate 20 October 2011.
51.. Bp statistical Review of World Energy June 2012, P16, It is available at :www.bp,com/ statisticalreview.
52. Crisis Group Middle East Report, Iraq and the Kurds: The Brewing Battle over Kirkuk (18 July 2006).
53. Crisis Group Middle East Report N 120,10 April 2012,